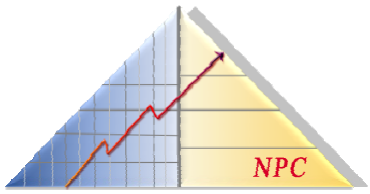

الاستراتيجية القومية

للحد من الزواج المبكر

(٢٠١٥-٢٠٢٠)

يونيو ٢٠١٤

تقديم

إن قضية الزواج المبكر في مصر تعد واحدة من أهم العوامل المؤثرة على النمو السكاني و خصائصه النوعية مما استدعى وضع استراتيجية قومية للحد من هذه الظاهرة. و مع استمرار الارتفاع المطرد لمستويات النمو السكاني تتزايد تلقائياً حدة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية والتي تؤدي تباعاً إلى تراجع خطير في عوائد جهود التنمية الوطنية مع تفاقم التأثيرات السلبية الواقعة علي الخصائص السكانية مما يترتب عليه دخول المجتمع في حلقة مفرغة نتيجة عدم الاستفادة من هبة النافذة الديموجرافية التي تتمتع بها جمهورية مصر العربية.

إن عادات الزواج المبكر تؤثر سلبياً على المجتمع ككل و خصوصاً الشباب في مقتبل عمرهم لأنه يعوق استكمالهم للعملية التعليمية و من ثم يعرقل وضعهم الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي – خاصة للفتيات– لما يتعرضن له من ضغوط نفسية و فسيولوجية في تلك المرحلة العمرية المبكرة. و لذلك فإنه انطلاقا من تأكيد الدولة المصرية على الجانب الحقوقي في الحياة الكريمة لكل فئات المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع يأتي الاهتمام بالفتاة المصرية –و خاصة في الريف– حيث يشكل زواجها المبكر عامل هام و ضاغط للمشاكل الاجتماعية و التي تزيد من تدنى الأوضاع الإنسانية التي تعوق قاطرة التنمية القومية.

و لهذا و لكل هذه الحقائق فقد وجب الاستثمار البشري للأطفال بدلاً من استغلالهم أو إهدارهم وهو ما يتطلب نظرة تنموية شاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو السكاني العام مع وجوب تناول ذلك في إطار الحقوق الإنسانية المتعددة مثل المساواة والحقوق الإنجابية و الحق في التعليم والحياة الكريمة.

ومن منطلق التزام مصر في دستور عام 2014 بتحسين خصائصها السكانية و تنمية قواها البشرية و إدارة النمو السكاني بها بما يضمن تحقيق الفائدة القصوى لجهود التنمية الوطنية مع الالتزام بحقوق المرأة والطفل ، فإن هذه الاستراتيجية تمثل واحدة من الخطوات العلمية الجادة نحو تنفيذ التزامات الدولة نحو القضية السكانية الوطنية.

إن أسلوب عمل هذه الاستراتيجية و خطواتها التنفيذية جديرة بالتقدير حيث يتم تمثيل كل من الوزارات المختلفة والهيئات و الجمعيات الأهلية والهيئات المانحة و ممثلي القطاع الخاص و الخبراء في آلية عمل تتميز بالتشاركية و التي راعت حصيلة التجارب السابقة داخل مصر و في المنطقة العربية و العالم. و قد قام المجلس القومي للسكان بدوره المنوط به في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالسكان مراعياً و منظماً للتنسيق بين جميع تلك الجهات ذات الصلة. كما ستساعد الخطة التنفيذية المفصلة التي تتضمنها تلك الاستراتيجية في تحقيق النتائج المأمولة على أرض الواقع ليتم البناء عليها مستقبلاً عند تمام اكتمال الاستراتيجية القومية للسكان و التنمية في جمهورية مصر العربية.

وزير الصحة والسكان

أ.د. عادل عدوى

فريق العمل

فريق الاعداد من هيئة باثفيندر الدولية	**أ.د. لمياء محسن** أستاذ طب الأطفال بكلية الطب – جامعة القاهرة والخبير الوطني لاعداد استراتيجية الحد من الزواج المبكر **د. جمال الخطيب** (مدير إدارة تنفيذ المشاريع – باثفيندر الدولية) **د. إيمان الشريف** (منسق مشروع اعداد استراتيجية الحد من الزواج المبكر – باثفيندر الدولية)
مجموعة المنسقين من المجلس القومي للسكان (حسب الترتيب الابجدي)	أ.**أمل عبد الجبار** (مدير عام النشر والإعلام) – منسق المجموعة الثقافية والاجتماعية أ.**سحر يوسف** (مدير الخطط المحلية / ادارة التخطيط) – منسق مجموعة التشريعات والقوانين أ.**عصام مدكور** (مديرعام بالإدارة العامة للمتابعة) – منسق مجموعة الصحة أ.**فاطمة الزهراء محمود محمد جيل** (رئيس الإدارة المركزية للإحصاء والبحوث) – منسق مجموعة التعليم أ.**نيرة الفردوس عبد الخالق** (مديرعام الإدارة العامة للتقويم) – منسق مجموعة التنمية الاقتصادية
مقرري المجموعات الفنية من الجهات المشاركة في اعداد الاستراتيجية	*مقرر مجموعة الصحة **د. آمال زكي** (رئيس الإدارة المركزية لخدمات ووسائل تنظيم الأسرة بوزارة الصحة والسكان) *مقرر مجموعة التشريعات والقوانين **مستشار. شريف محمد مصطفى حافظ** (رئيس محكمة وعضو المكتب الفني لقطاع حقوق الإنسان بوزارة العدل) *مقرر مجموعة التعليم **د. لبنى عبد الرحيم أمين** (خبير تربية بوحدة التخطيط الاستراتيجى بمكتب وزير التربية والتعليم) *مقرر مجموعة التنمية الاقتصادية **د. جهاد شريف صبرى** (مدرس بالمركز الديموجرافى) *مقرر المجموعة الثقافية والاجتماعية **أ.د. نادية حليم سليمان** (استاذ علم الاجتماع السكانى ومدير برنامج بحوث المرأة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) **أ.د. لبنى عبد المجيد** (استاذ علم الاجتماع بكلية الخدمة الإجتماعية–جامعة حلوان)
مجموعة الصياغة (حسب الترتيب الابجدي)	**أ.د. نادية حليم سليمان** (استاذ علم الاجتماع السكانى ومدير برنامج بحوث المرأة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) **أ.د. هدى رشاد** (أستاذ بمركز البحوث الاجتماعية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
مجموعة المراجعة (حسب الترتيب الابجدي)	**د. زينب حيدة** (استشاري الصحة الإنجابية بهيئة كير الدولية) **أ.د. فاطمة الزناتي** (أستاذ بجامعة القاهرة) **د. طلعت عبد القوي** (رئيس الإتحاد العام للجمعيات الأهلية **د. عاطف الشيتاني** (رئيس قطاع تنظيم الأسرة بوزارة الصحة والسكان) **د. مشيرة خطاب** (وزيرة الدولة للأسرة والسكان سابقا)

اشراف عام على اعداد الاستراتيجية

أ.د. هالة يوسف

مقرر المجلس القومي للسكان

شكر و تقدير

يتقدم المجلس القومي للسكان بخالص الشكر والتقدير لكل من مؤسسة فورد الدولية لتمويلها اعداد هذه الاستراتيجية وفريق عمل منظمة باثفيندر الدولية الذي قام بادارة وتوفير الدعم الفني لاعداد الاستراتيجية

كما يتقدم بالشكر لكل الجهات الحكومية البحثية و التنفيذية و المنظمات الدولية و الجمعيات الاهلية على المشاركة الفعالة في كل خطوات عمل هذه الاستراتيجية

مقرر
المجلس القومى للسكان
(أ.د. هالة يوسف)

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 5
الملخص التنفيذي باللغة الانجليزية 7
أسلوب العمل 9
المقدمة 12
الرؤية 12
الرسالة 12
الهدف الاستراتيجي العام 12
الوضع الحالي 13
التحديات 14
محاور العمل وتحديد الأولويات 16
النهج الاستراتيجي 17
السياسات العامة 18
المؤشرات 19
آليات التكامل والتمويل 21
العلاقة بين استراتيجية الزواج المبكر والاستراتيجية القومية للسكان 23
المراجع 26
الهيكل العام للخطة الاستراتيجية للقضاء على الزواج المبكر في جمهورية مصر العربية 27
المرحلة الأولى 27
المرحلة الثانية 39
المرحلة الثالثة 53
المرحلة الرابعة 55
مرفقات 60
الشق القانوني والدستوري للزوج المبكر 61
النهج القائم على الحقوق والنهج التشاركي 66
قائمة المشاركين في وضع استراتيجية الحد من الزواج المبكر 73

الملخص التنفيذي

تعتبر قضية الزواج المبكر للفتيات واحدة؛ من أكبر التحديات التي تعوق جهود التنمية، و تنتهك الحقوق الإنسانية المشروعة لأفراد المجتمع؛ خاصة الفتيات، و منها: الحق في التعليم، و الحق في تنمية القدرات، و الاختيار الواعي دون إجبارٍ لشريك الحياة، و الحق في ضمان تكافؤ الزواج، و بناء علاقات أسرية سوية.

يمثل الزواج المبكر في مصر حوالي 15% من الزيجات، و تزداد في المحافظات الأكثر فقرا، و في مناطق جغرافية بعينها.

هذا، و يقع المجتمع المصري في الترتيب 112 من 186 في تقرير التنمية البشرية بمؤشر 0.64 عام 2011 ، و تنتشر الأمية لتصل إلى 40% بين النساء؛ خاصة في المجتمعات الريفية، كما يعيش 4% من المجتمع تحت حد الفقر، يزيد على ذلك أن الفجوة كبيرة بين الرجال و النساء في جميع مناحي الحياة. و تحتل مصر المرتبة 125 من 136 في مؤشر الفارق بين الجنسين في تقرير عام 2013 م؛ الذي أظهر تراجعا بالمؤشر (0.594) مقارنة بالمؤشر المسجل عام 2006 م (0.570) حيث احتلت مصر المركز 109 من 115

كما يرتفع متوسط عدد للاطفال فى حالة الزواج قبل 18 سنة الي 3.7 بينما يجعل الزواج بعد 22 سنة المتوسط 2.79 مما يؤثر في القدرة علي الحد من النمو السكانى مع ازدياد حالات الزواج المبكر؛ مما يحتم ضرورة عمل استراتيجية قومية بأهداف تنموية شاملة؛ تهدف إلى خفض نسبة الزواج المبكر إلى نصف المستوى الحالي خلال خمس سنوات، و توجه إلى المناطق الجغرافية التي تشيع فيها الظاهرة.

و يساعد على انتشار الزواج المبكر: وجود بيئة اجتماعية داعمة للزواج المبكر ووجود تحديات كبيرة تتعلق بالجهل و الوضع التعليمى المتدنى و عدم المساواة بين الجنسين الى جانب التحديات القانونية و التنموية و الثقافية و القيمية و التى تعوق التصدى للمشكلة.

لقد تم عمل الاستراتيجية بشكل علمي مستخدمة نهجا تشاركيا و تفاعليا لممثلي قطاعات الدولة المختلفة من الحكومة و الجمعيات الاهلية و القطاع الخاص و المؤسسات البحثية و المؤسسات العالمية بدءا من رصد و تجميع الاعمال ذات الصلة بالقضية من بحوث و نماذج و مشروعات علي مستوي العالم و المنطقة العربية مع التركيز علي ما تم داخل جمهورية مصر العربية و كان هذا نقطة البداية في تحديد شركاء عمل الاستراتيجية للتصدي للتحديات التي ظهرت من هذا العمل الذي وثق للوضع الحالي و تم استخدام النهج التشاركي حيث قام المجلس القومي للسكان بدور المنسق لهذا النهج و الذي اتخذ خطوات تبحث في امكانيات المؤسسات الحالية و اساليب العمل المشترك للبناء عليها و التأكيد علي ان يقوم ممثلي المؤسسات المختلفة بالتفاعل للتأكد من احساسهم بملكية هذه الاستراتيجية و التأكد من قدرتهم علي التنفيذ علي ارض الواقع مشركين الفئات المستهدفة و عامة الشعب للتأكد من ان التوجهات تتماشى مع المجتمع المصري

ارتكزت محاور العمل في الاستراتيجية على التعامل مع التحديات الموجودة من خلال:

كسب التأييد لأهمية، وضرورة التصدي لقضية الزواج المبكر على مستوى الأسرة و المجتمع المحلي، إلى جانب كسب تأييد الجهات المؤثرة و المسئولين، و تمكين و توعية الفتيات؛ لإيجاد الفرص البديلة، و تهيئتهن للتعامل مع الضغوط الأسرية و المجتمعية، كما ارتكزت محاور العمل على استكمال و تحديث التشريعات وفقا للدستور، و تفعيل قوانين الحماية، و تبني سياسات عامة دامجة للزوجات الصغيرات في برامج تنموية شاملة؛ لمواجهة البيئة الداعمة للزواج المبكر.

اعتمدت هذه الاستراتيجية منهجا حقوقيا؛ لإرساء حقوق المرأة و الطفل، و توصيف التحدي، كما اعتمدت النهج التشاركي في التخطيط والتنفيذ؛ لضمان تعاون كل الأطراف المؤثرة (قطاعات الدولة، المجتمع المدني، و القطاع الخاص).

و حتى تأتي هذه الاستراتيجية بالنتائج المرجوة؛ يجب أن تتبنى الدولة سياسات عامة تتصدى للبطالة و الفقر، و تعمل على تكامل الاستراتيجيات، و البرامج، و الموارد، و على التوعية المجتمعية، و تغيير السلوك.

و من الضروري أن تعمل الدولة؛ لتحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي و الثانوي، و ضمان القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم، و خلق التكامل بين الجوانب التعليمية و الصحية و الدينية، و دعم الفتيات المتزوجات من خلال تزويدهن بخدمات الصحة الأنجابية.

و حددت الاستراتيجية المخرجات و مؤشرات النجاح على مستوى السياسات العامة، و مؤشرات قياس الأنشطة الموضوعة في الخطة التنفيذية، كما وضعت آليات للتكامل و التمويل؛ تضمن التنفيذ بشكل مؤسسي بين الجهات التي تعمل لتنفيذ الخطة، و أوضحت الاستراتيجية و الخطة التنفيذية آليات توفير التمويل النقدي أو العيني المطلوب؛ لتنفيذ التدخلات، و التأكد من توافره بالخطة، بالإضافة إلى التخطيط لطريقة تمويل التدخلات المستقبلية بالخطة اللاحقة.

و تعتبر هذه الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية للسكان، التي يجب أن تنتهج منهجا جديدا يختلف عن ما تم في العقد الأخير؛ الذي لم تحقق فيه السياسات السكانية النجاح المرجو'– منهج يعلي من قيمة **الارتقاء بخصائص الأسرة المصرية و تنمية قدرات أفرادها**؛ بتحسين صحة الأم و الطفل، و إتاحة الفرصة أمام أفراد الأسرة؛ لكسب المهارات الإيجابية، و كسر دائرة الفقر؛ بتمكينهم اقتصادياً؛ لتحقيق قفزة تنموية و اقتصادية ملموسة و سريعة، و يستلزم ذلك أيضا **الاستثمار في التعليم و التمكين بصفة عامة**، و التركيز على **التعليم و التمكين للفتيات بصفة خاصة**.

و سيكون نفس هذا المنهج أكبر دافع للفتيان؛ للحصول على قدر أكبر من التعليم الذي يؤهلهم؛ لاغتنام فرص أفضل في الحياة، و سيؤدي إلى تحسين الخصائص السكانية ككل، **و رفع سن الزواج– تلقائيا– مما يؤدي إلى خفض في متوسط عدد المواليد في الأسرة، و إلى** تغيير نظرة المجتمع إيجابيا نحو أهمية و خطورة هذه القضية.

الملخص التنفيذي باللغة الانجليزية

Executive Summary

Early marriage for girls is one of the major challenges facing development efforts. It infringes on basic human rights for individuals within the community particular that of the girls including their rights for education, develop their capacities, and the educated conscious choice of one's life partner as well as the right for a guarantee to a suitable marriage that will lead to normal family relationship that would enhance the development of the community and the country.

Early marriage in Egypt represents 15% of the total marriages in Egypt. This % increases in the governorates and geographical areas where % of poverty is highest. The Egyptian society has kept its position of 112/186 in the human development report with a composite indicator of .64 in 2011 while illiteracy among women may reach up to 40% especially in rural areas while 4% live below the poverty line. Most importantly the gender gap is well noted in all life aspects. Egypt holds the position of 125/136 in the gender gap index. The collective indicator showed a decline to 59.4% in 2013 from 57% that was recorded in 2006 when Egypt position was 109/115.

Moreover, the increase in the average number of children per woman among the ladies married under 18 to 3.7 compared with those married after 22 that average only 2.79. This indicates the role of early marriage in uncontrolled population growth. This warrants the development of a national strategy with comprehensive development objective aiming at decreasing the % of early marriage before the age of 18 to 50% of its current value within the next 5 years targeting the hot geographical areas where the issue is extensively prevalent.

The proliferation of the ideas and norms of early marriage has deep rooted cultural and social values that have been developed in the existence of a comprehensive under development where illiteracy, ignorance, poor educational level, gender disparity and most importantly the lowering of the ambitions the young people of Egypt are all contributing to the challenges impeding the proper address and resolution of the cause as part of the legal, developmental and cultural challenges facing the country.

The strategy was developed using a planned participatory methodology where interaction among the representatives of the different government sectors, NGOs, the private sector, research institutions and international institutions took place. This interaction and participation started with the review of literature extending to all aspects and components that addressed the issue within the population and development agenda within Egypt as well as the region and internationally drawing on experiences and lessons learnt in the country and elsewhere.

This review helped in consolidating the methodology of assembling the participants from all stakeholders within the Egyptian society to build on previous work and achieve a national consensus on how to best address the issue. NPC played the role of the coordinator of the work emphasizing and utilizing the tools of participatory development of the strategy. This was specially emphasized in asking initial identified contributors to nominate others that will enrich the strategy with different perspectives. Most importantly, stimulating the interaction among the participants created the sense of ownership. Tapping the existing potential in the institutions was also very important in nurturing the sense of ownership. Gearing the spirit towards more collaborative and integrated work was an essential component. These elements made it easy to ask for practical as well as innovative solutions. This was behind the development of an executive action plan calling for local freedom to select from an array of activities and emphasizing the role of monitoring and evaluation in guiding the process.

The main directions of the strategy addressed the existing challenges through:

- Advocacy and soliciting alignment on the necessity to address the issue of early marriage at the level of the family and the local communities. More importantly, working on officials and decision makers at all levels. A focus on empowering young girls to have other choices than just going into marriage to realize positive life experiences.
- Complete and renew the legal environment with laws to cope with the new constitution of the country. Most importantly, activating existing protection laws and mechanisms at the local level.
- Adopt a policy of inclusion of young wives making sure that they get health and social services that would help create a different paradigm among those girls and family regarding early marriage.
- This strategy utilized a rights based approach in formulating the challenges and defining the rights of the children and women. It has also focused on participatory planning and execution at all levels to guarantee the collaboration among all stakeholders (government, civil society and the private sector).

In order for this strategy to achieve the desired results set forth, the state has to adopt general policies addressing unemployment and poverty and work on the integration of the strategies, programs and resources targeting awareness raising of the society and focusing on changing of paradigms and behaviors.

It is imperative that the government works on improving the education opportunities from primary to secondary level addressing the gender disparities in access at these levels. Integrating the educational with health and religious aspects of life at the same time is essential. More focus on empowering women especially the young ones with information and reproductive health services.

The strategy delineated the outputs and indicators of success at the general policy level as well as the indicators to measure the activities in the executive plan. It has also elaborated the integration mechanisms which are essential in activating this strategy in an institutional manner taking into consideration the financing mechanism and resources to implement this strategy as well as when it is time to work on the next 5 year plan.

This strategy is an integral part of the national population strategy which should approach addressing the population issue differently than what occurred during the past decade where plateauing and or reversing of success took place. This approach should put high emphasis on the value of the population characteristics emphasizing the characteristics of the Egyptian family and developing its capacities by improving the maternal and child health, provide opportunities to members of the family in acquiring positive skills and coming out of the vicious circle of poverty through economic empowerment. It is mandatory to invest in both education and empowerment generally and for the young girls in particular.

This approach will stimulate the males to have more education that will allow them access to more and better life opportunities which will lead to improvement in population characteristics which will automatically lead to the 1st marriage age eventually taking the Egyptian society into adopting a positive different paradigm regarding the form and content of the family.

أسلوب العمل

تعتبر استراتيجية الحد من قضية الزواج المبكر جزء هام من الاستراتيجية القومية للسكان و التنمية، و تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق نتائج ملموسة في بعدين من أبعاد القضية السكانية، و هما: بعد النمو السكاني، و الخصائص السكانية؛ و تكون بذلك جزءا لا يتجزأ من خطة الدولة الاستراتيجية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و حيث أن هذه قضية تعتبر من القضايا الاجتماعية بالمقام الأول فكان لابد من تعاون جميع المؤسسات الحكومية و غير الحكومية علي اختلاف أبعادها الخدمية و الثقافية والتي تمثل صلب الحياة اليومية لافراد المجتمع. و من هذا المنطلق كان لابد من التصدي لهذه القضية بشكل مختلف؛ لتحقيق النتائج المرجوة، و العمل لإحداث تغيير جذري في المجتمع؛ يتطلب تغييرا في أنماط حياة أفراده.

و قد أعطى كل ما سبق أهمية قصوى لمرحلة التخطيط؛ بحيث يبين أسلوبُ عمل الاستراتيجية ما يجب أن يكون عليه التنفيذ من مراعاة حق المشاركة لكل الأطراف، و ما يتطلبه ذلك من تضافر جهودهم عند التنفيذ.

المبادئ الرئيسية

استهدف أسلوب العمل تحقيق مجموعة من المبادىء الرئيسية؛ ليشعر المساهمون في وضع الاستراتيجية بملكيتها، و أن تكون الاتجاهات الاستراتيجية من الوضوح و السهولة؛ بحيث يسهل تحويلها إلى أنشطة و نتائج يمكن متابعتها و قياسها، وتتضمن هذه المبادىء ما يلي:

1- الباب المفتوح لمشاركة الجميع بشكل إيجابي.
2- التوافق في الآراء، والبناء على جميع الآراء والزوايا.
3- التأكد أن من سينفذ العمل كان مشاركا في عمل الاستراتيجية.
4- التأكد من قبول المجتمع والفئات المستهدفة توجهات الاستراتيجية، وإمكانية تأثيرها العملي، والإيجابي فيها.
5- التوازن بين التخصص، والتنسيق، والتكامل؛ من أجل تعظيم الآثار.
6- مشاركة قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية والخاصة.
7- النظر في آليات التطبيق وايضاحها.
8- البناء على الدروس المستفادة عن طريق الفحص، وتحليل ما تم من بحوث وتدخلات.
9- النظر إلى أوجه الضعف والتهديدات، ومعالجتها بشكل يحولها إلى نقاط قوة، وفرص حقيقية؛ لتحقيق النجاح.

ومن أجل تحقيق هذه المبادئ تم عمل الخطوات التالية:

1- <u>عملية مراجعة ما تم من بحوث و أنشطة للتصدي لهذه القضية بجميع جوانبها</u>

تضمنت هذه العملية مراجعة ما تم نشره في العالم و المنطقة العربية، مع التركيز على جمهورية مصر العربية، و ذلك من خلال التأكد من تضمين جميع ما تم من خلال المؤسسات البحثية، و الأهلية، و البرامج الحكومية، و الهيئات الدولية، و في هذا الإطار لوحظ قلة توافر المواد المنشورة؛ عن الجهود التي تم بذلها للحد من القضية؛ مما استوجب تعديلا في أسلوب البحث؛ متضمنا لقاء الخبراء الذين قاموا بالعمل؛ لإثراء عملية المراجعة، و الحصول على مستندات قد تكون غير متوافرة، و لقد كان لعملية تضمين المعلومات أثر كبير في عمق التحليل، و استنباط أوجه التحديات المختلفة.

عند الانتهاء من عمل المراجعة؛ تم عرض التحليل الكيفي لهذه المعلومات على عدد أكبر من الخبراء؛ للتأكد من تضمنها للأبعاد المختلفة للقضية بشكل منطقي وشامل، ومن ثم الإنتهاء بعدها من إعداد التقرير النهائي؛ الذي يعتبر اللبنة الأولى في وضع الاستراتيجية (برجاء مراجعة المرفق 3 من الاستراتيجية تقرير تجميع الاعمال للتصدي لقضية الزواج المبكر)

2- <u>عملية وضع الاستراتيجية و خطتها التنفيذية</u>

تضمنت هذه العملية إجراءات للتوازن بين الأنشطة المطلوب عملها، والإلتزام بالوقت المخصص، وإشراك أكبر عدد ممكن من ممثلي المؤسسات الممثلة للقطاعات المتنوعة داخل االدولة، وأن تكون المشاركة بشكل يعبر عن المؤسسة، وليس عن الرأي الشخصي لمن يمثلها، و من هذا المنطلق فقد تم التخطيط بحرص على أن يتم التوافق من خلال اجتماعات عامة، و أن يتم مناقشة التفاصيل في اجتماعات تخصصية.

وفي هذا الإطار تمت الدعوة للمشاركة في تطوير الاستراتيجية عن طريق مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني؛ المعنية بقضية الزواج المبكر، و القضية السكانية و التنمية بشكل عام، بالإضافة إلى الجهات البحثية المتنوعة عن طريق لجنة تتكون من منسقي عمل الاستراتيجية و العاملين بالمجلس.

في الاجتماع الأول تم عرض مقترح خطة عمل الاستراتيجية، وعرض نتائج تجميع البحوث والمعلومات، والاتفاق على ما يلي:

1- قيام ممثلي الهيئات المشاركة بترشيح من يرون ضرورة مشاركته من مؤسسات لم يتم دعوة ممثليها، أو ممثلين لجهات داخل هيئاتهم؛ يرون ضرورة وجودهم.
2- قيام ممثلي الهيئات المشاركة بتوفير الوقت لعمل الاستراتيجية، و الحرص على حضور الاجتماعات.
3- تحديد اللجان التخصصية المتنوعة، و توزيع المشاركين عليها طبقا للتخصص، و تم تحديد:
   أ- لجنة التشريعات و القوانين.
   ب- لجنة ثقافية و اجتماعية.
   ت- لجنة فنية تتضمن الصحة و التعليم و التنمية الاقتصادية.
   ث- لجنة التمويل و توفير ميزانيات للقضية من الدولة.
   ج- لجنة الخبراء لدراسة النتائج؛ و لتطوير مؤشرات الأداء.
   ح- لجنة مراجعة الصياغة و التوجهات و رأي الخبراء.
4- تم عقد اجتماعين لكل لجنة من اللجان المتخصصة؛ تم فيهما استكمال استمارات استبيان المعلومات؛ عما يتم، و ما يمكن أن يتم داخل كل مؤسسة، و تم اختيار مقرر من قبل كل مجموعة؛ لتجميع و صياغة ما تم الاتفاق عليه، بالإضافة إلى منسق من المجلس القومي للسكان، و ذلك على أن يتم تمثيل كل من: الاتحاد العام للجمعيات، و المجلس القومي للطفولة و الأمومة، و المجلس القومي للمرأة، و المجلس القومي للسكان في جميع اللجان، و ذلك تأكيدا على دور هذه المجالس في: التنسيق، و المتابعة، و التقويم، و كذا دور المجتمع المدني في جميع جوانب القضية.
   أعقب ذلك جلسة تحضيرية لمقرري و منسقي جميع اللجان التخصصية؛ للاتفاق على عرض ما توصلت إليه اللجان للتوافق.
5- تم عمل مجموعات نقاش متعمقة مع الفئات المستهدفة في المجتمعات التي تنتشر بها القضية: بشمال و جنوب سيناء، و مرسى مطروح، و الفيوم، و سوهاج، و الجيزة و ذلك للتعرف على آراء الفئات المستهدفة، و من أهم ما تم استنباطه: التحول المجتمعي في النظر إلى المرأة المتزوجة بشكل أكثر ايجابية، و تقبل مَن تزوجت الرجل الأكثر ثراءً؛ و إن تزايدت نسبة الطلاق؛ بينما ينظر بشكل أكثر ارتيابا؛ إلى حالات الطلاق عندما تكون المرأة في حالة اقتصادية أكثر فقرا، و تم مناقشة هذه القضايا، و أخذ الرأي في التوجهات الاستراتيجية؛ للتصدي لهذا التغيير بالإضافة إلى قيام المجلس القومي للسكان بالتواصل مع كل من مجمع البحوث الإسلامية، و الكنيسة المصرية بهدف استصدار رأى واضح عن الزواج المبكر، و ذلك لإجماع الآراء على ضرورة وجود خطاب ديني واضح في هذه القضية.

6- تم عقد الاجتماع العام الثاني لعرض عمل المجموعات، و مشاركة الجميع في مناقشتها، و اتخاذ القرار في الأنشطة المكررة، و التوجهات المختلفة، و الاتفاق على العمل مع لجنة التمويل و توفير الميزانيات.
7- أعقب الاجتماع العام الثاني عدة لقاءات مع ممثلي وزارتي التخطيط و المالية، و الهيئات الحكومية و ذلك؛ لحصر البنود و البرامج و الآليات التي يجب تضمينها في الاستراتيجية و التمويل المتوفر لها، و تم الاتفاق على تضمين الخطة الانفاق المخطط للبرامج في الثلاث سنوات الأولى، و كانت هذه خطوة هامة في تحديد الفجوات التمويلية لهذه الخطة.
8- تم وضع مجموعة من المؤشرات العامة في الاستراتيجية التي يعتبر التحسن فيها هو التحسن في القدرة على الحد من القضية.
9- تم الاجتماع مع لجنة الخبراء؛ لمراجعة المسودة، و شكل العرض، و مكونات الاستراتيجية، و منطلقاتها.
10- أعقب ذلك الاجتماع العام الثالث، حيث تم: مناقشة فجوات التمويل، و الفجوات الفنية في القدرات على التنفيذ منها: آليات التكامل و التنسيق، و الاتفاق على شكلها النهائي، و الشكل النهائى للمؤشرات، و آليات المتابعة و التقويم بالاستراتيجية، وخطتها التنفيذية، و تحديد ميعاد البدء في عمليات نشر الاستراتيجية.
11- مراجعة المسودة النهائية للاستراتيجية من قبل المقرر العام، و إقرارها من السيد وزير الصحة و السكان رئيس المجلس القومي للسكان.

لقد روعي فيما سبق أن يقوم منسقي عمل الاستراتيجية بدور المسهل لعمليات الحوار، و الضابط للتدخلات المختلفة من حيث التجميع، والصياغة، و عرض حلول للتوافق؛ لخلق إحساس بالملكية لهذه الاستراتيجية كخطوة أولى؛ للتأكد من عمليات التطبيق على أرض الواقع.

و لقد تحقق ما سبق بمشاركة 64 مؤسسة في عمل الاستراتيجية، بعدد 126 مشاركا من هذه المؤسسات المختلفة، و يمكن تقسيمها كما هو مرفق، مما يوضح مشاركة الجميع؛ فيما عدا القطاع الخاص الذي هو بحاجة أكبر للإستهداف من أجل المشاركة، و هو ما يتم مراعاته من خلال عملية نشر الاستراتيجية، و في مرحلة الإعداد، و الهيكلة، بالخطة التنفيذية.

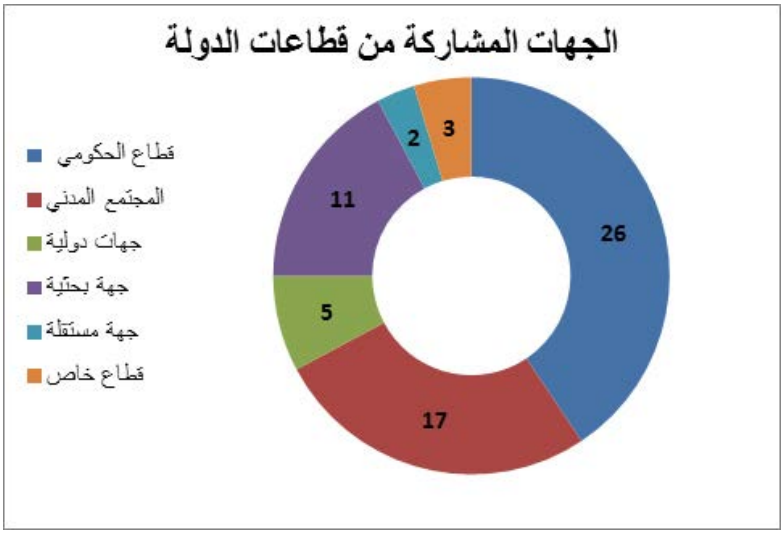

المقدمة

تعتبر قضية الزواج المبكر للفتيات واحدة من أكبر التحديات، التي تعوق جهود التنمية، و تنتهك الحقوق الإنسانية المشروعة لأفراد المجتمع، و خاصة الفتيات، و منها: الحق في التعليم، و الحق في تنمية القدرات، و الاختيار الواعي دون إجبار لشريك الحياة، والحق في ضمان تكافؤ الزواج، و بناء علاقات أسرية سوية.

و ينعكس اهدار تلك الحقوق سلبيا على نوعية و جودة الحياة للفتاة، و على صحتها الإنجابية، كما تنعكس على قدرة الأسرة على القيام بواجباتها خاصة في تربية النشء.

و يرتبط ذلك التحدي الفردي بالخصائص السكانية؛ للمجتمع، و بأنماط الزيادة السكانية.

يمثل الزواج المبكر في مصر حوالي 15% [1] من الزيجات، حيث تصل نسبة الفتيات المتزوجات ما بين 15–19 سنة إلى 13%[2]. و بالرغم من عدم وجود دراسة قومية في هذا المجال؛ إلا أن البحوث المتناثرة في المحافظات الأكثر فقرا، و المناطق الجغرافية التي تنتشر بها هذه الممارسات أثبتت أن الظاهرة في ازدياد.

هذا.. و يقع المجتمع المصري في الترتيب 112 من 186 في تقرير التنمية البشرية بمؤشر 0.64 في عام 2011م وتنتشر فيه الأمية التي تصل إلى 40% بين النساء، خاصة في المجتمعات الريفية، كما يعيش 40% من المجتمع تحت حد الفقر، بدخل أقل من 1.25 دولار يوميا، كما تظل الفجوة كبيرة بين الرجال و النساء في جميع مناحي الحياة.

لكل ذلك كان لابد من عمل إستراتيجية قومية بأهداف تنموية شاملة؛ لتعظيم مردود الجهود و البرامج المتفرقة في هذا المجال، و الاستفادة من التجارب الناجحة من جهة، و التصدي لهذه القضية التي تؤثر سلبا على نوعية و تعداد السكان و التنمية في مصر من جهة أخرى.

الرؤية

خلق مجتمع واعٍ صحيح بدنيا و نفسيا– يتمتع فيه المواطنون و المواطنات بأعلى المستويات الممكنة من الصحة و التعليم– يؤمن بمفهوم الأسرة القوية، و يعترف بالحقوق المتساوية للرجال و النساء، و يعترف بحق الطفل و الطفلة في النماء لأقصى قدراتهم المتاحة، و ينمي دور المرأة المحوري.

الرسالة

الحد من الزواج المبكر في جمهورية مصر العربية، و تمكين الأسرة المصرية؛ خاصة في المناطق المحرومة– و ذلك من خلال حزمة متكاملة من التدخلات: التنموية، و القانونية، و الدينية المؤيدة لحقوق المواطن– بهدف تحسين الخصائص السكانية، و ضمان الاستثمار الأمثل للقدرات البشرية للثروة السكانية؛ مما يدعم التنمية الشاملة في مصر.

الهدف الاستراتيجي العام

خفض نسبة الزواج المبكر إلى نصف المستوى الحالي في خلال خمس سنوات، مع التركيز على المناطق الجغرافية التي تشيع فيها الظاهرة.

---

[1] Population Reference Bureau- Ending Child Marriage in the Arab World Policy brief 2013

[2] ((EDHS Survey, Egypt 2008

الوضع الحالي

تحتل مصر الترتيب 112 في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013 م، من بين 186 دولة، كما أظهر التقرير أن متوسط سنوات الدراسة 6.4 سنة من 12 سنة دراسة متوقعة، وفي هذا التقرير تحتل مصر تصنيفا متوسطا للتنمية البشرية.

وأشار التقرير إلى انخفاض معدل التنمية البشرية من 2.1% في العشرة أعوام بين 1990- 1999 م، إلى 0.96 % في الأعوام من 2000-2012 م. بينما ظل المعدل ثابتا من 2007 إلى 2012م، وأوضح التقرير أن معدل و فيات الأمهات يقدر ب 66 لكل 100 ألف، بينما تصل نسبة الحرمان من التعليم إلى 48% و يصل الحرمان من الصحة إلى 37% ، كما تصل نسبة شدة الفقر إلى 40% و تتدنى نسب الانفاق على الصحة و التعليم من إجمالي الانفاق العام، و إن ارتفع نصيب الفرد من الصرف على الرعاية الصحية و التعليم.

وفي تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2013 ، تحتل مصر المرتبة 125 من 136 بمؤشر قدره 0.594 % ، وقد أظهر المؤشر تراجعا مقارنة بالمؤشر المسجل عام 2006 م 0.57 % ، حيث احتلت مصر المركز 109 من 115 ؛ مما يعكس الحاجة الملحة للعمل على سد الفجوة بين الرجال و النساء في مناحي الحياة، و يظهر ضرورة وضع عملية تمكين الفتيات ضمن أوليات العمل التنموي.

و بالنظر إلى المرحلة العمرية من 15-19 سنة، و طبقا للبحوث الاجتماعية؛ فإن الخصائص السكانية تتأثر سلبا بالزواج المبكر، و إذا نظرنا إلى الحالة التعليمية نجد أن: نسبة أعداد الرجال المتزوجين الحاصلين على التعليم الثانوي فأعلى تمثل 3.5% من مجموع الزيجات في هذه الفئة، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 63% للحاصلين على تعليم ابتدائي فأقل، و ترتفع مرة أخري نسبة الزواج المبكر لتصل إلى 66.5% بين الأزواج الذكورغير المتعلمين، كما أن نسبة فرق السن الذي يزيد على 10 سنوات بين الرجل و المرأة تزداد في الزواج المبكر؛ لتصل إلى ما يقارب 37% من الزيجات؛ مقارنة ب17.4 % في حالة الزواج فوق 22 سنة.

و تصل نسبة الزواج المبكر للفتيان عند امتهان الزوج مهنة الزراعة إلى 30.5% ، بينما تكون فقط 6.7% في حالة الزواج فوق 22 سنة.

و تزداد أيضا نسبة الزواج المبكر بين الأقارب؛ لتصل إلى حوالي 41.8% ، كما ترتفع نسبة الطلاق في الزواج المبكر إلى ما يقارب 20% ؛ مقارنة 11% بين المتزوجات في السن الأكبر.

وفقاً لأحدث تقارير المسح الديموغرافي الصحي في مصر؛ التي أُجريت عام 2008م، بلغت نسبة الإناث المتزوجات؛ اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15و 19 سنة ما يقرب من 13٪، و تزداد أعدادهن في المناطق الريفية، و بالتحديد في الوجه القبلي، و هن من بين ذوات المستوى التعليمي و الإقتصادي المنخفض (ضمن شريحة أدنى 20% من مستويات الدخل).

وعند سؤال السيدات في الفئة العمرية من 35 إلى 49 سنة اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة، والأخريات اللاتي تزوجن بعد22 سنة؛ وجد أن متوسط السن عند الإنجاب الأول 18 سنة في الفئة الأولى بينما يرتفع إلى 26.7 عند الزواج فوق 22 سنة، كما يرتفع متوسط عدد المواليد المتوفين؛ ليكون أعلى خمس مرات عن الزيجات الأكبر سنا، بالاضافة إلى ارتفاع متوسط عدد المواليد الأحياء لما يقارب الضعف؛ فيزداد العدد، و تقل الخصائص.

كما يرتفع متوسط عدد الأطفال في حالة الزواج قبل 18 سنة إلى 3.7 ؛ بينما يكون المتوسط 2.79% في حالة الزواج بعد 22 سنة مما يؤثر في القدرة على الحد من النمو السكاني مع ازدياد حالات الزواج المبكر.

التحديات

أولا:- وجود بيئة داعمة للزواج المبكر

تتمثل أهم أسباب الزواج المبكر في العوامل الثقافية، و الممارسات الاجتماعية، و الضغوط الاقتصادية التي تتفاعل مع الفقر، وعدم توجيه الاهتمام اللازم للاستثمار في الثروة البشرية؛ من الفتيان و الفتيات، و على الأكثر في الفتيات بما يزيد من انتشار الظاهرة، فتدفع كل هذه الظروف الأسر الفقيرة إلى استثمار مواردها و حوافزها في خيارات أخر، ليس منها الانفاق على تعليم الفتيات، كما تزوج كثير من تلك الأسر بناتهن في سن مبكرة؛ تخلصا من أعبائهن الاقتصادية، و مسئولياتهن الاجتماعية.

ثانيا:- تحديات خاصة بأوضاع الفتيات

على غرار الوضع الاقتصادي، يعتبر الجهل أو الوضع التعليمي المتدني، و زيادة عدد الفتيات في الأسرة، و عدم وجود ما يرغبهن في التعليم، من العوامل التي تدفع كثيرا من البنات نحو الزواج المبكر، بالإضافة إلى الاعتقادات الخاطئة الراسخة بأن: دور الفتاة يقتصر على الأعمال المنزلية، و ليس الأعمال المنتجة اقتصادياً داخل مجتمعها.

كما تؤدي المعتقدات التقليدية الخاطئة دورها في هذا الأمر حيث يسارع الآباء إلى تزويج بناتهن؛ خوفاً من: جلب العار للعائلة من ناحية، و خوفا من (شبح العنوسة) في حالة تأخير الزواج من ناحية أخرى. كما يمثل عدم المساواة بين الجنسين؛ تحديا يعوق التصدي لهذه المشكلة.

و لقد أبرزت الدراسات أن ارتفاع نفقات الزواج، خاصةً على الشباب، و تفضيل الرجال الزواج من الفتيات صغيرات السن- لمساعدة والدة الزوج في الأعمال المنزلية- من أسباب الزواج المبكر.

ثالثا:- التحديات القانونية

في عام 2008، رفعت الحكومة المصرية سن زواج الإناث من 16 إلى 18عام أسوة بالذكور؛ وفقًا لما جاء بنص المادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية، و المادة 228 من قانون العقوبات؛ إلا أن الثغرات القانونية في القانون المصري حالت دون تنفيذ هذه المادة إلى حد كبير، وتركت هذه الثغرات فرصاً من شأنها التحايل على القانون بالزواج المبكر بعقد غير موثق، أي: غير قانوني، كما لا توجد آليات للتعامل مع مشكلة إجبار الصغيرات على الزواج، كما أن النصوص على تجريم و تغريم المتسبب في حرمان الطفل من التعليم غير مفعلة.
إلا أنه من الانصاف الإشارة إلى أن المشكلات الاجتماعية لا يمكن التعامل معها فقط من خلال القوانين .

رابعا:- التحديات التنموية

تواجه مصر العديد من التحديات التنموية بالغة الخطورة، و على الأخص، عدم المساواة بين الجنسين، و ثبات نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عند 40% ، منذ التسعينات حتى 2009/2008م هذا.. إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، و النمو السكاني المتزايد، و تزايد المناطق العشوائية، و تدني مستويات خدمات الصحة و التعليم، و تذبذب مؤشرات الاقتصاد، و ميلها نحو الانخفاض.
وبالنظر إلى ما تم تحقيقه في الأهداف الإنمائية للألفية يتضح؛ أن مصر لم تنجح في تحقيق التقدم المنشود في خفض نسب: الفقر، و الجوع، و البطالة، و التفاوت بين الجنسين، و توفير مرافق صرف صحي آمنة؛ بالرغم من النجاح الملحوظ في خفض وفيات الأمهات و الأطفال.

خامسا:- التحديات الثقافية و القيمية

يتم كثيرا الخلط بين التحديات الثقافية و التنموية و التستر وراء الدين؛ لترسيخ مفاهيم اجتماعية و ثقافية مغلوطة، منها:

- التفرقة بين الذكر و الأنثى في الحقوق التي كفلها الدين، و أكد عليها الدستور.
- التقليل من أهمية الآثار السلبية الصحية و الاجتماعية المترتبة على الزواج المبكر للأطفال.

يساعد على هذا تنوع صيغ الزواج ووجود تفاوت في أسلوب الخطاب الديني الخاص بقضايا الزواج المبكر، و سياسات الخصوبة و السكان، و النظرة العامة إلى الأنثى من المحسوبين على رجال الدين على مستوى الأقاليم و المحافظات؛ مقارنة بالخطاب المستنير الصادر عن القيادات الدينية الواعية.

سادسا:- التحديات المالية واللوجيستية

يعتبر ضعف التمويل، و انخفاض عدد البرامج الحكومية الجارية، و ضعف الاستدامة، و الرصد و التقويم من أكبر التحديات التي تواجه القضية بالاضافة الى الانخفاض في تدفق المساعدات الخارجية؛ إما عن طريق خفض الجهود في هذه المجالات، أو عدم استمرارية البرامج. ويزيد على هذا عدم وجود جهة راعية تتبنى هذه القضية.

وتمثل المعلومات و البيانات تحديا اكبر خاصة المتعلقة بالتوثيق، والوصول إلى المعلومات من المصادر المختلفة، حيث يمكن وصف البيانات المتعلقة بالزواج المبكر بأنها: غير متوفرة، و غير محدثة، و متناثرة، و غير منشورة، و مضللة حيث حيث أجريت العديد من الدراسات التي تناولت قضية الزواج المبكر في مصر، ولكن لم يتم تجميعها، و تحليل نتائجها، كما أن القليل من تلك الدراسات تم نشره. يضاف الى ذلك صعوبة الحصول على بيانات يمكن الإعتماد عليها، و خاصة في المجتمعات الريفية؛ وذلك لحساسية نظرتهم الدينية والثقافية إلى هذه القضية و نقص مؤشرات المتابعة و التقويم للبرامج التي تم تنفيذها في هذا المجال.

محاور العمل وتحديد الأولويات

ارتكزت محاور العمل في الاستراتيجية على التعامل مع التحديات الموجودة و التغلب عليها من خلال:

1. **كسب التأييد لأهمية و ضرورة التصدى لقضية الزواج المبكر على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي مع كسب تأييد الجهات المؤثرة، و المسؤلين و ذلك من خلال:**
   - الشرح والتعريف للأسر بارتفاع وفيات الأمهات–خمسة أضعاف–في حالة الحمل والولادة قبل سن 19 سنة.
   - الاهتمام بالبرامج المجتمعية التي تسعى؛ لتغيير الاتجاهات، والمعايير الاجتماعية الخاصة بالزواج المبكر من خلال المؤسسات الدينية، والجمعيات، و المؤسسات الصحية، و منظمات المجتمع المدني، و وسائل الإعلام.
   - تغيير السلوكيات بالعمل مع المجتمعات المعنية؛ لمواجهة العادات والتقاليد السلبية، و علاج آثارها الضارة، وإستبدالها بعادات و تقاليد إيجابية مفيدة.
   - تفعيل دور الجمعيات الأهلية في نشر الوعي بالظاهرة، و أضرارها على الطفلة و مستقبلها، و مراقبة إنجازاتها، خاصة العاملة في مجالات الطفولة و الأمومة و التركيز الإعلامي على خطورة و أضرار هذا النوع من الزواج عن طريق الخط الساخن ((خط المشورة الأسرية و زواج الأطفال 16021)) و لجان حماية الطفل، و بعض منظمات المجتمع المدني.
   - توعية الأهالي بالأضرار الاجتماعية الجسيمة لهذا الزواج على بناتهن، وتعزيز الشعور بالنخوة، والخوف على البنت أكثر من السعي وراء الأموال، التي ستُفقد البنت حياتها، و سعادتها، ومستقبلها.
   - تثقيف رجال الدين، ليشاركوا في مواجهة قضية الزواج المبكر؛ لما لهم من دور مؤثر و فعال بين طبقات المجتمع للحد من الظاهرة، و توضيح الحكمة التي من أجلها شرع الله الزواج، و أهميته في بناء الأسرة، والمجتمع، كما يجب عليهم توضيح حرمانية الإتجار بالبشر بصورها المختلفة، التي وصلت إلى هذا الشكل **مما يستلزم** ضرورة الاقتصار على الأزهر الشريف و دار الإفتاء في إصدار الفتاوى المتعلقة بسن و انواع الزواج المشروع.
2. **دعم دور الجهات البحثية من خلال:**

   وضع السياسات المبنية على الدليل من نتائج الأبحاث، مع التركيز على الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية، من: النساء، أو الشباب، أو الفقراء، وتعريف واستهداف البؤر الجغرافية التي تتزايد بها نسب وأعداد الفتيات المعرضات لخطر الزواج المبكر، و إجراء البحوث الكمية والنوعية في هذا المجال، و استقصاء الآراء (Opinion polls)، وضرورة المتابعة، والتقويم لتحديد البرامج الناجحة، ودعم استمرارية تنفيذها على نطاق أوسع مع فتح قنوات للحوار مع الشباب من خلال المنتديات، ومواقع التواصل الاجتماعي.
3. **تمكين و توعية الفتيات لايجاد الفرص البديلة، و تهيئتهن للتعامل مع الضغوط الأسرية و المجتمعية عن طريق:**
   - ايلاء البرامج و المساعدات التي تتخذ الفتيات محوراً، و تلك التي تدعم مداومتهن على الذهاب إلى المدرسة أولوية في التنفيذ .
   - خلق مساحات آمنة للفتيات؛ لاستكمال التعليم، و تطوير مهاراتهن، و منع الزواج و الحمل في سن الطفولة، و تدعيم قدراتهن الإنتاجية.
4. **استكمال و تحديث التشريعات بما يتناسب مع الدستور، و تفعيل قوانين الحماية**
   - ضرورة تفعيل تعديلات قانون الطفل التي أضافت مادة برقم 31 مكرر إلى قانون الأحوال المدنية تمنع توثيق عقد الزواج قبل ١٨ سنة، و تعديل قانون العقوبات بتجريم ختان الإناث بإضافة المادة رقم 242 مكرر، و منع الإتجار في الأطفال بالمادة رقم 291 مكرر.

- حصر صور و أشكال زواج القصر، و تحديد الحالات التي تخرج من نطاق تطبيق قانون الإتجار بالبشر لوضعها في إطار التجريم.
- استصدار تعديل تشريعي بتشديد العقوبات المقررة في المادة 227 عقوبات؛ حتى تكون ملائمة لحجم الظاهرة، ورادعة لكل من يشارك في تلك الجريمة.

5. **مساندة الفتيات اللاتي تزوجن مبكرا، و تقليل الأثار السلبية على الأطفال و الأسرة. وعلى المجتمع تبني سياسات عامة دامجة للزوجات الصغيرات، عن طريق:**
   - دعم الفتيات والزوجات الصغيرات ومساعدتهن على استكمال التعليم، وايجاد وسائل ملائمة؛ لدمجهن في التعليم
   - تقديم خدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة الملائمة لاحتياجاتهن.
   - بناء قدراتهن الإنتاجية وتمكينهن؛ لضمان حصولهن على كافة حقوقهن الإنسانية.
6. **التوجهات التنموية لمواجهة البيئة الداعمة للزواج المبكر**

يجب أن تركز أنشطة البرامج على:

- تحقيق المساواة بين الجنسين: مستهدفة الفتيات والفتيان.
- دعم استكمال التعليم لما بعد المرحلة الثانوية طبقا للدستور.
- تنسيق جهود الوزارات، ومنظمات المجتمع المدني؛ للخروج ببرامج قومية.
- ربط البرامج الاجتماعية والثقافية بالبرامج الاقتصادية، وعمليات تشغيل العمالة المؤقتة والمستدامة.

النهج الاستراتيجي

يعد الزواج أحد النظم الاجتماعية التي تؤثر بصورة كبيرة في شكل، و تركيب المجتمع، كما تؤثر أيضا في مستقبل هذا المجتمع و تطوره، و يلعب توقيت الزواج دورا مهما لما لهذا التوقيت من أثر على معدلات الإنجاب، و صحة الأم و الطفل. وتتأثر انماط الزواج في المجتمعات المختلفة بالخصائص الاجتماعية، و الظروف الاقتصادية لهذه المجتمعات، و عادتها و تقاليدها، و قيمها .3

في مصر، ما زال الزواج المبكر للفتاة المصرية عامة و الريفية خاصة؛ يمثل مشكلة اجتماعية لا يقتصر دورها على المستوى الإنجابي، و معدلات النمو السكاني فحسب؛ بل يكون لها كذلك انعكاساتها، و تأثيراتها الأخرى غير الديموجرافية، و التي تقود في مجملها إلى استمرارية تدني الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة، و التي تسهم بدورها في مساندة المعدلات الإنجابية المرتفعة على ما هو عليه، فالزواج المبكر له صلة وثيقة بانخفاض معدلات الالتحاق المدرسي، كما يتلازم ذلك مع انخفاض المكانة الاجتماعية، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، و قلة دخولها إلى سوق العمل، كذلك فإن صغر سن الفتاة عند الزواج الأول؛ قد يعرضها لكثير من المخاطر الصحية؛ التي تصاحب الحمل المبكر، و في مقدمتها العقم، و فقد الأجنة، و وفيات الأمومة، بالإضافة إلى غيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى.

تتجه مصر في الفترة الحالية إلى إجراء تغييرات جذرية في العديد في المجالات، لاسيما السياسية، و الاجتماعية و تتطلب هذه التغييرات الجذرية، نظام رصد محكم البنية، يعتمد على معلومات دقيقة؛ من أجل إعادة بناء مصر اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، و للاتجاه نحو مستقبل أفضل– يكون فيه التوجه حاسما محليا، و دوليا– نحو قضية الحد من الزواج المبكر.

[3] سلسلة أوراق ديموجرافية – سلسلة دراسات سبتمبر 2009

و من أجل هذا كله ارتكزت هذه الاستراتيجية على مبادئ أساسية، و التزمت بمنهج، و خطوات محددة، تضمن: خلق مجتمع يؤمن بمفهوم الأسرة القوية، و ينمي دور المرأة المحوري فيه، و تضمن فعالية الحد من قضية الزواج.

- انتهاج أسلوب علمى للتخطيط، وتحديد الأهداف.
- اعتماد المنهج الحقوقي؛ لإرساء حقوق الطفل، وتوصيف التحدي.
- اعتماد النهج التشاركي في التخطيط، و التنفيذ؛ لضمان تعاون كل الأطراف الفعالة (قطاعات الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص)
- تحديد المخرجات، ومؤشرات النجاح.
- تنفيذ مرحلي متدرج باستخدام نماذج تطبيقية.
- المتابعة، والتقويم.
- البدء بمرحلة إعداد؛ لتوفير متطلبات التنفيذ، التي تتضمن:

- وضع آليات للتكامل، والتمويل.
- تدريب الكوادر البشرية.

السياسات العامة

ان مصر لديها من الاستراتيجيات، و السياسات، و البرامج، و القدرة المؤسسية في مجالات النمو الاقتصادي، و الصحة، و التعليم، و السكان الكثير؛ إلا أنها تعاني من احتياج شديد؛ لتقويم الأداء، و دعم التنسيق و التعاون بين الجهات المعنية: حكومية أو أهلية مع ضرورة تكامل جهود تلك الجهات للحد من الزواج المبكر، الذي يعد من الظواهر الاجتماعية التي لها تأثير سلبى على الفتاة الطفلة، و على المجتمع بأكمله.

في طريق البحث عن الأسباب الرئيسة التي نجمت عنها كل هذه المشاكل، و سعياً وراء حماية الفتاة الطفلة من الإتجار بها، و كذلك حماية طفلها و المجتمع من أيدي المُخربين؛ لابد من ضرورة العمل على رسم سياسات عامة واضحة يتم تفعيلها و تنفيذها؛ لمنع زواج الأطفال بكافة أشكاله و أنواعه.

أهم السياسات المراد تطبيقها:

أ. تكامل البرامج والاستراتيجيات والموارد باعتبار أن معالجة موضوع الزواج المبكر يحتاج إلى تضافر جميع الجهود، وذلك من خلال الشراكة بين المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والعمل على وضع آليات واضحة للعمل المشترك والتكامل بين أنشطة القطاعات الحكومية، والمجتمع المدني و توحيد الجهود الحكومية من خلال التعاون بين وزارات التنمية المحلية (من خلال صندوق التنمية المحلية) – التضامن الاجتماعي – الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووزارة الاستثمار، والقطاع الخاص؛ لتقديم حزمة من المشروعات الاقتصادية التي تساعد على زيادة دخل الأسرة في هذه المناطق؛ مما يساعدها على الاهتمام بتعليم الأولاد.

ب. التصدي للبطالة، من خلال: تشجيع الاستثمار، واعطاء الأولوية للمناطق الريفية والحدودية واستهداف القري الأكثر فقرا على مستوى مصر؛ ببرامج دعم مالي، وصحي، وتعليمي من جانب قطاعات الدولة، واستكمال المشروعات التنموية التي تم البدء فيهاو زيادة الدعم الذي تقدمه وزارة التضامن الاجتماعي للزوجات المعيلات؛ لسد احتياجاتهن الأساسية وانشاء وحدات إدارية، وتفعيل دور الوحدات القائمة لتنمية المشروعات الصغيرة داخل قطاعات الدولة المعنية تكون مسئوليتها تقديم الدعم الفني، والمالي لمشروعات الأسر المنتجة.

ت. تبني النهج الحقوقي باعتبار أن الحقوق أصيلة غير قابلة للتجزئة، و توفير الحماية الكاملة للأطفال من الزواج المبكر، ومن جميع أشكال الاستغلال، و ضمان مشاركة الأطفال أنفسهم، واحترام حقهم في التعبير، والمشاركة في مسار التخطيط، و

التنفيذ، و المتابعة مع مراعاة الخصائص العمرية للأطفال ومعالجة الأسباب الكامنة وراء زواج الأطفال سواء أكانت نتيجة التمييز القائم على النوع، أو ضعف الحالة الاقتصادية للأسرة، أو الموروثات الثقافية.

ث. تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي الجيد، وضمان القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم، وخلق التكامل بين الجوانب التعليمية، والصحية، والدينية والمراجعة الدورية للسياسة التعليمية؛ بما يضمن كفاءة العملية التعليمية، والقضاء على التسرب و متابعة تنفيذ المخططات العمرانية للمدن و القرى؛ لتوفير احتياجات القرى و المدن من جميع المدارس، والخدمات الأخرى، و توفير ذلك لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتنميتها معرفيا، واجتماعيا، وصحيا.

ج. التوعية وتغيير السلوك؛ باستخدام وسائل مختلفة داخل المجتمع، واستهداف الأسرة، ودمج البرامج التوعوية بجميع جوانب العملية التعليمية وتبني حملات لتوعية الفتيات والأسر ضد مخاطر الزواج المبكر؛ على مستوى المحافظات، وذلك بالتنسيق مع مشروع الرائدات الريفيات الموجود بكافة جهات مصر.وكذلك حشد الشباب من الجنسين، و أولياء الأمور، و القادة المجتمعيين؛ لتغير العادات الاجتماعية الضارة، و تعزيز حقوق الفتيات، و خلق فرص أفضل لهن.

ح. التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، والمحلية التي تعمل في مجال تنمية المرأة؛ لتساعد في خلق نماذج تدخل في المحافظات التي تنتشر بها الظاهرة بشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص، يتم تبنيها، ووضع الأسس، والتمويل من المجتمع المصري بعد انتهاء هذه المشروعات و تنمية التعاون الدولي والإقليمي، لزيادة إسهامه الفني و المادي في تنفيذ البرامج.

خ. الاستفادة من الدراسات الصادرة، من الجهات: الحكومية، والأهلية، والقطاع الخاص عند وضع السياسات العامة التي تخص القضية و اعطاء حيز للتغيير من خلال قاعدة مؤشرات واسعة؛ تساعد على عملية التقويم، مع احترام حق سرية المعلومات الخاصة بالأطفال.

د. دعم الفتيات المتزوجات، وتزويدهن بخدمات الصحة الإنجابية، وتعريفهن بخطورة الإنجاب المبكر على صحتهن، و تزويدهن بالمهارات، و الفرص المناسبة؛ لكسب سبل العيش، و التصدى الآمن للعنف المنزلى.

المؤشرات

المؤشر العام لقياس الأثر:

1. متوسط سن الفتيات عند الزواج الأول (المصدر: DHS & CAPMAS)

المستهدف: رفع السن (2 سنة)

2. نسبة الفتيات المتزوجات دون سن ال 18 سنة

المستهدف: خفض نسبة الفتيات المتزوجات دون سن 18 سنة إلى النصف في نهاية الخطة الخمسية؛ مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الخطة.

السياسات العامة	مؤشرات النتائج
1-تقويم ومتابعة تنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى؛ لتوفير إحتياجات القرى و المدن من جميع المدارس، و الخدمات الأخرى و توفير ذلك؛ للتصدي لظاهرة التسرب من التعليم.	إنخفاض نسبة التسرب من التعليم للفتيات= عدد الفتيات المتسربات من التعليم بالمراحل المختلفة/عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم بالمراحل المختلفة. (المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم). من الممكن حساب إجمإلى المتسربات من التعليم في جميع المراحل التعليمية، أو حساب عدد المتسربات من كل مرحلة تعليميةعلى حدة.
	ارتفاع نسبة الفتيات اللاتي إلتحقن ببرامج محو الأمية. (المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم)
2-تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي الجيد، وضمان القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم، وخلق التكامل بين الجوانب التعليمية، و الصحية، و الدينية.	ارتفاع نسبة الفتيات (15-19) المقيدات في التعليم الفني والتعليم الثانوي= عدد الفتيات المقيدات في التعليم الفني والثانوي/ إجمالي عدد الفتيات في المرحلة العمرية 15-19).(المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم).
3-دعم الفتيات المتزوجات من خلال تزويدهن بخدمات الصحة الإنجابية، والمهارات، والفرص المناسبة؛ لكسب سبل العيش، والتصدى الآمن للعنف المنزلي؛ من أجل الحد من الإنجاب المبكر لديهن، وتوعيتهن بمخاطره الصحية.	إنخفاض نسبة الفتيات (15-19) اللاتي تعرضن لأى ممارسات عنيفة. (المصدر :DHS)
	نسبة الزوجات اللاتي ينجبن قبل سن العشرين = عدد الزوجات اللاتي أنجبن طفلهم الأول في الفئة العمرية 15-19/عدد المتزوجات في الفئة العمرية 15-19. (المصدر: DHS & CAPMAS)
4-زيادة الدعم المقدم من جانب وزارة التضامن الاجتماعي للزوجات المعيلات؛ لسد إحتياجاتهن الأساسية	نسبة الزوجات المعيلات اللاتي يحصلن على دعم وزارة التضامن الاجتماعي = عدد الزوجات المعيلات اللاتي يحصلن على دعم من وزارة التضامن الاجتماعي/ إجمإلي عدد الزوجات المعيلات. (المصدر: بيانات وزارة التضامن الاجتماعي).
	حجم الدعم المقدم من جانب وزارة التضامن الاجتماعي لكل زوجة معيلة. (المصدر: بيانات وزارة التضامن الاجتماعي).
5-العمل على زيادة دخل الأسرة عن طريق إنشاء وحدات إدارية، و تفعيل دورالوحدات القائمة؛ لتنمية المشروعات الصغيرة داخل قطاعات الدولة المعنية-تكون مسئوليتها تقديم الدعم الفني و المالي؛ لمشروعات الأسر المنتجة	نسبة الزيادة في دخل الأسر الحاصلة على دعم من مشروعات الأسر المنتجة. (المصدر: بيانات وزارة التضامن الاجتماعي).

السياسات العامة	مؤشرات النتائج
6-إستهداف القري الأكثر فقرا على مستوى مصر ببرامج دعم مالي، وصحي، و تعليمي من جانب قطاعات الدولة، و إستكمال المشروعات التنموية التي تم البدء فيها.	نسبة الفقر في القرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية. (المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر ومعهد التخطيط القومى).
7-التوعية وتغيير السلوك باستخدام وسائل متنوعة داخل المجتمع، و استهداف الأسرة، و دمج البرامج التوعوية بجميع جوانب العملية التعليمية.	عدد البرامج التوعوية التي تتناول أضرار الزواج المبكر في الإعلام القومى.
	نسبة الوعي بأضرار الزواج المبكر بين أفراد المجتمع.
	نسبة الوعي بأضرار الزواج المبكر بين طلاب المدارس.

آليات التكامل والتمويل

تعرف آليات التكامل بأنها: آليات العمل المشترك بشكل مؤسسي بين الجهات التي تعمل لتنفيذ الخطة، وذلك يتطلب القيام بأعمال على مستويات متنوعة، تؤدي إلى: التكامل، والتشارك في العمل، بالإضافة إلى ذلك فان التكامل يعني: القيام بأكثر من تدخل رأسي محسوب-في ذات الوقت، وبطريقة متكاملة-بحيث يتعاظم أثر التنفيذ للتدخلين من أجل تحقيق النتيجة المرجوة.

بينما تعني آليات التمويل بأنها: آليات توفير التمويل المطلوب؛ لتنفيذ التدخلات-وفي هذا الإطار يعني التوفير النقدي، أو العيني، أو التطوعي من قبل القائمين على العمل، والتأكد من توافره من أجل ضمان تنفيذ التدخلات المطلوبة بالخطة، بالإضافة إلى التخطيط لطريقة تمويل التدخلات المستقبلية بالخطة اللاحقة، وفي هذا الضوء وحيث أن التكامل والمشاركة في العمل؛ ليس فقط بين القطاعات المختلفة؛ بل بين المؤسسات الحكومية، والأهلية، والخاصة في ذات الوقت، مما يتطلب آليات مختلفة تتسق مع طريقة عمل كل قطاع.

من هذا المنطلق فان آليات التكامل والتمويل، هي عبارة عن: نهج تشاركي بين قطاعات المجتمع، وحيث أن هذا النهج في العمل ما يزال تحديا كبيرا، وخاصة في المؤسسات الحكومية؛ فان هناك حاجة ماسة إلى الآتي:

أولا: ايجاد شكل تنظيمي أفقي يتيح العمل عبر الوزارات، والهيئات عن طريق:

- خلق آليات للتنسيق والعمل المشترك بين: المؤسسات الحكومية، والأهلية، و القطاع الخاص على المستوى المركزي، و مستوى المحافظات نزولا إلى: المراكز، و الأحياء، و القرى حتى يسهل التفاعل، و اتخاذ القرار.
- تحديد واضح للمسئوليات الفنية و الإدارية على المستوى المركزي، و مستوى المحافظات، و المراكز/الأحياء، و حتى مستوى القرية، من قبل الوزارات و المحافظات.

ثانيا: إعداد و تنمية الكوادر المشاركة في العمل الجماعي، على أن يتم ذلك عن طريق:

- اشراك جميع القطاعات في خطة العمل، و توضيح جوانبه المختلفة، و شرح أهمية المشاركة؛ لتحقيق النتائج المرجوة.
- الإعداد للكوادر التي ستقوم بالتنفيذ؛ لتصبح قادرة على تخطي العقبات، و تحويل نقاط التعارض التي تظهر بين الجهات المختلفة في بعض الاحيان إلى فرص للعمل المشترك.

- توضيح أدوار و مسئوليات كل مستوى من المستويات الإدارية، و إعطاء الصلاحيات المطلوبة، التي تمكن الإدارة من تنفيذ هذه المسئوليات.
- أن تتم عملية الإعداد، والتدريب على رأس العمل، بطريقة دورية، و عند الحاجة: نظريا، و عمليا، و بالأدوات المتاحة؛ لتحقيق النتائج المطلوبة.
- إعداد الخطط بشكل أفقي يتضمن: طرق وجهات التمويل المتنوعة دون الاعتماد فقط على موازنة الحكومة .

ثالثا: إعداد خطة للمتابعة والتقويم يتم تضمينها داخل الخطة على أن يتم ذلك عن طريق:

- وضع المؤشرات الكمية و الكيفية المطلوب قياسها، و طرق قياسها؛ على أن يتم ذلك بدءا من مستوى القرية، و حتي المستوى المركزي
- مشراكة الهيئات البحثية في متابعة، و قياس النتائج المختلفة باستخدام المؤشرات الموجودة، مع ادخال تعديلات دورية في نوعية المعلومات؛ التي يجب الحصول عليها.
- مراجعة المؤشرات بطريقة دورية– خاصة تلك التي تقيس المخرجات– لتصبح مع الوقت أكثر واقعية، و تأثيرا في الهدف العام.
- الفصل بين القائمين على التنفيذ، و من يقوم بالتقويم و المتابعة، و التأكد من تحقيق الآثار المرجوة لهذه الأنشطة، و مشاركة ممثلي المجتمع في عمليات التقويم؛ و خاصة من الشباب من الجنسين
- تفعيل أدوار المجالس القومية في: البحث، و التحليل، و تقويم المخرجات، و النتائج، و الأثر بأسلوب تراكمي، و عمل تحليلات موضوعية دورية– يتم نشرها في نهاية كل عام– على مستوى المحافظة و الجمهورية.

رابعا: تطبيق آليات الحوكمة، و الشفافية عند تنفيذ الاستراتيجية، و متابعة النتائج:

- مأسسة طرق العمل المتنوعة، و التي تتم بالتعاون بين الوزارات، و توثيق ما يتم عمله من برامج من أجل القيام بالتدخلات المختلفة، و تحليل طرق العمل الحالية؛ بأساليب تشاركية تؤدي إلى تغييرات حقيقية قابلة إلى التطبيق على ارض الواقع.
- البدء على مستوى تطبيقي في المراكز، والأحياء، ثم على مستوى المحافظة، ومنها إلى بقية المحافظات آخذين في الاعتبار الدروس المستفادة، والامكانيات المادية، والفنية، والبشرية المتاحة داخل كل محافظة.
- إفراد جزء من التقويم لأسلوب العمل المشترك، ومدي قدرته على تعظيم النتائج، و الخروج بتوصيات إيجابية لطرق تحسين الأداء
- تفعيل التأشيرات المالية الموجودة، خاصة تلك التي تساعد على قصر استخدام الموازنات االمدرجة؛ لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، و تنفيذ البرامج المتعلقة بحقوق الطفل و المرأة–على الأنشطة التي أدرجت من أجلها، والحيلولة دون توجيهها لأنشطة أخرى.
- تعريف القطاعات الفنية الخدمية، من: الصحة، و التعليم، و الشئون الاجتماعية، و غيرها بهذه التأشيرات، وبآليات الصرف؛ لتتمكن من تنفيذ البرامج الموضوعة .

خامسا: اخضاع كافة البيانات التي يتضمنها مشروع الموازنة العامة للدولة للتحليل و التقويم

- العمل على تحويل موازنات البنود إلى موازنات للبرامج، و تركيز العمل في هذه البرامج على الأنشطة المستجيبة للعدالة الاجتماعية، و الأنشطة المستجيبة للنوع.
- النظر في دعم الجمعيات الأهلية بأساليب غير تقليدية، والتعاقد مع هذه الجمعيات للقيام بتدخلات محددة، منها: رفع الوعي عن طريق الاتصال الشخصى، و الدخول في شراكة مع الجمعيات المختلفة من أجل تفعيل العمل التطوعي، و الاستفادة من المكلفين بالخدمة العامة في الجوانب التي تخدم القضية.

- العمل بمفهوم المصلحة المشتركة، و تشجيع القيام بالأنشطة غير التقليدية؛ بتمويل من خارج موازنة الدولة، بما يتطلبه ذلك من إعداد القطاع الخاص؛ لتولي مسئوليته الاجتماعية من منظور تنموي حقوقي، و ليس من منظور فعل الخير.
- الإعلان عن قيمة، و نسب التمويل للبرامج المشاركة في الخطة، بحيث يظهر دور كل من: الحكومة، و الجمعيات الأهلية، و القطاع الخاص مما يشجع على الاستمرار في الشراكة و التمويل (على مستوى المحافظة و الجمهورية).

العلاقة بين استراتيجية الزواج المبكر والاستراتيجية القومية للسكان

تعتبر هذه الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من الاستراتجية القومية للسكان، و التي يجب ان تنتهج منهجا جديدا، يختلف عن ما تم في العقد الأخير، الذي لم تحقق فيه السياسات السكانية النجاح المرجو،' منهج يعلي من قيمة: **الارتقاء بخصائص الأسرة المصرية، و تنمية قدرات أفرادها** من خلال: تحسين صحة الأم و الطفل، و إتاحة الفرصة أمام أفراد الأسرة لاكتساب المهارات، و كسر دائرة الفقر من خلال تمكينهم اقتصادياً، و ذلك لتحقيق قفزة تنموية، و اقتصادية ملموسة، و سريعة. ويستلزم ذلك أيضا **الاستثمار في التعليم والتمكين بصفة عامة**، والتركيز على **تعليم وتمكين للفتيات بصفة خاصة**. وهو المنهج الذي سيكون هو نفسه دافعا أكبر للفتيان؛ للحصول على قدر أكبر من التعليم الذي يؤهلهم إلى فرص أفضل في الحياة، و سيؤدى إلى تحسين الخصائص السكانية ككل، **ورفع سن الزواج تلقائيا، والذي سيتبعه خفض في متوسط عدد المواليد في الأسرة، و إلى** تغيير نظرة المجتمع نحو أهمية، و خطورة هذه القضية.

ومن الضروري أيضا إعادة التوزيع الجغرافي؛ لمواجهة التكدس السكاني في الوادي والدلتا، عن طريق إقامة مشروعات كبيرة للإسكان، ومشروعات تنموية زراعية، وصناعية، وسياحية تستهدف جذب المواطنين؛ للعيش خارج المناطق كثيفة السكان.

وتبين بيانات التعدادات السكانية الأخيرة استمرار الزيادة في أعداد السكان، وعدم اختلاف نسبة الزيادة في أعدادهم خلال الفترة 1986-2006م، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 22.9% في الفترة 1986-1996م، وحوالي 22.4% خلال الفترة 1996-2006م، وهو ما يؤكد عدم تراجع مستويات النمو السكاني خلال العقدين الأخيرين، ويدعم ذلك أيضا ثبات معدلات النمو السنوية حول 2%، منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

ومن ناحية أخرى استمرت أعداد المواليد السنوية في التزايد حيث تجاوزت 2 مليون مولود حي في عام 2008 (2062 ألف مولود حي) مقابل حوالي 1662 ألف مولود في عام 1996،

و مع استمرار مستويات الزيادة السكانية؛ فإنها سوف تنعكس بالسلب على نوعية حياة الإنسان المصري، و تراجع نصيب الفرد من: الإنفاق على التعليم، و الصحة، و الإسكان، و النقل، و المواصلات، و كذا نصيبه من الأرض الزراعية و المياه، فضلا عن أن هذه الزيادة سوف تجعل العمل على الحد من البطالة، و الأمية، و تحقيق الاكتفاء الغذائى أكثر صعوبة، مما قد يشكل تهديدا للأمن القومي المصري و الاستقرار الاجتماعي.

ومع الاقتناع بأن الثروة البشرية هي وسيلة التنمية، وهدفها فإن المرحلة الحالية تتطلب: ضرورة العمل الجاد على أن تتوائم مستويات الزيادة السكانية، مع الإمكانيات، والموارد المتوفرة،

التعامل مع قضية السكان يجب أن يتم على أنها مشكلة قومية؛ و ليست قضية فردية- نقوم بإلقاء اللائمة على السكان فيها، و نتهمهم بأن زيادة أعدادهم هي السبب في فشل عملية التنمية في البلاد- بل يجب إتباع حزمة متكاملة من السياسات الفعالة؛ التي تؤدي إلى انخراط السكان في عمليات التنمية بالبلاد، و ابتكار تقنيات يتم توظيفها في عملية التنمية؛ لكي تحقق البلاد مكانتها المرجوة.

و يتطلب تغيير النظرة للمشكلة السكانية على المستوى الرسمي و المجتمعي الآتي:

أ. وضع المكون السكاني في إطار التنمية الشاملة

1- إدماج البعد السكاني ضمن خطط و برامج عمل كافة القطاعات التنموية؛ بما يؤكد تبنيها للأهداف السكانية الوطنية، و بصفة خاصة تلك المرتبطة بالخصائص السكانية، و توزيع السكان.

2- تبني حزمة متكاملة من المساعدات الأسرية و المجتمعية، تعتمد على تطبيق مفهوم الممارسة المسئولة، و ترابط الحقوق و الواجبات، و تشمل:

- انتظام الأبناء في التعليم (خاصة الأساسي)، خاصة الإناث، وتشديد العقوبات على المتسبب في حرمان الطفل من التعليم.
- التطبيق الفعال لقانون الطفل، ومنع عمالة الأطفال، والتصدى لظاهرة أطفال الشوارع،
- توفير الضمانات الكافية؛ لمنع زواج القاصرات.
- دعم برامج محو الأمية للفئسات ذات الأولوية، خاصة الإناث، وتبني برامج غير تقليدية؛ لتحقيق الهدف في الإطار الزمني المناسب.

3- رفع الوعي الجماهيري بخطورة النمو السكاني، و ربطه بتمكين الأسرة المصرية بما يشجعها على مزيد من المشاركة في مجالات الحياة المختلفة، و المتابعة بقياس نسبة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة على المستويات المختلفة.

4- دمج مكون الأسرة و السكان في المشروع القومي للإستهداف الجغرافي للفقر؛ بما يحقق أهداف الإرتقاء بخصائص الأسرة، و ضبط النمو السكاني. .

5- وضع سياسة لتحسين أداء المجتمع المدني، و تقويم دقيق للجمعيات النشطة؛ لدعم و تقوية دورها في التصدي للمشكلة السكانية، و في تمكين الأسرة المصرية؛ بما يتيح لها المزيد من المشاركة الإيجابية في الحياة الإقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية.

6- الإسراع بتطبيق سياسات لامركزية؛ لتنمية المجتمع، و ترشيد الزيادة السكانية، و إطلاق يد المحافظين في حلول غير تقليدية، و وضع حوافز إيجابية، و مناقشة **الحوافز** السلبية؛ وفقا لخصوصية كل محافظة، مع خلق التنافس بين المحافظات؛ لتحسين المؤشرات السكانية.

ب. دعم الإطار المؤسسي والتشريعي

1. تفعيل و تنشيط المجلس القومي للسكان و فروعة بالمحافظات تأكيدا؛ لمفهوم اللامركزية في تنفيذ برامج السكان و تنظيم الأسرة و دعم دوره في مجالات:
   - المتابعة الدورية ورصد مستوى التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية للسكان وتقويم هذه البرامج.
   - تحديث الإسترتيجيات السكانية على أساس الدروس المستفادة، ونتائج المتابعة، والتقويم.
   - مراجعة وتنقية القوانين والقرارات الإدارية؛ على النحو الذي يسهم في تبني مفهوم الأسرة الصغيرة (طفلين لكل سيدة).
2. دراسة إمكانية تطبيق حزمة متوازنة من الحوافز المجتمعية والأسرية، التي تدعم التوجه نحو تبني الأهداف السكانية، وتضمن في نفس الوقت عدم المساس بحقوق الإنسان.

ت. توافر وجودة وسائل وخدمات تنظيم الأسرة:

1. ضمان توافر وسائل و خدمات تنظيم الأسرة في المناطق المحرومة حاليا، لاسيما: المناطق العشوائية، والنائية، و الريف بصفة عامة، و توفير الموارد المالية، و البشرية اللازمة.

2. الارتقاء بجودة خدمات تنظيم الأسرة، ومتابعة حالات الإنقطاع للأسباب الصحية، والمرتبطة بجودة الخدمة.
3. تنويع وسائل تنظيم الأسرة المتوفرة، بما يتناسب مع الإحتياجات المختلفة، واتاحتها بدون مقابل للأسر محدودة الدخل، وفقا لإحتياجاتها.
4. استكمال برامج فحص ومشورة ما قبل الزواج؛ لتغطي الإختبارات الطبية الأساسية، والنواحي الاجتماعية، بما فيها تنظيم الأسرة.
5. زيادة مساهمة المجتمع المدني في توفير خدمات تنظيم الأسرة.

ث. دعم التوجهات نحو تبني مفهوم الأسرة الصغيرة (طفلين لكل سيدة):

1. ضمان إتساق مفاهيم ومضمون الرسائل الإعلامية مع الأهداف الوطنية للسياسات والاستراتيجيات السكانية،
2. تواصل واستمرارية الإعلام الجماهيري؛ لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة (طفلين) وزيادة الطلب على تنظيم الأسرة، خاصة بعد الطفل الثاني.
3. دعم وتوسيع نطاق استخدام أساليب الإتصال المباشر، على مختلف المستويات؛ لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة (طفلين)،
4. نشر وتوزيع الخطاب الديني المستنير (المسلم والقبطي)، ودعم البرامج الموجهة لرجال الدين.

و أخيراً، فإن مواجهة الزيادة السكانية لا تعني إنكار أهمية وجود القوى البشرية، فالقوى البشرية في أي دولة مصدر من مصادر قوتها، لكن بشرط: أن تكون هناك علاقة بين المساحة من الدولة– التي يمكن استغلالها، و استثمارها في شتي النشاطات الإنسانية التي تضيف إلي الناتج القومي– و عدد السكان الملائم للإقامة، و العمل في هذه المساحة، بالإضافة إلي مستويات و نوعية التعليم السائدة، و المستويات المنشود الوصول إليها، و الإمكانات المتاحة التي تتحدد بناء عليها المدة الزمنية اللازمة للوصول إلي هذه المستويات، مع الوضع في الاعتبار: مسألة الزيادة السكانية الطبيعية، و إلا فسوف يظل المجتمع و الدولة يلهثان؛ للوصول إلي هذه المستويات دون جدوى.

المراجع

- **Population Reference Bureau– Ending Child Marriage in the Arab World Policy brief 2013.**
- **EDHS Survey, Egypt 2008.**
- **The National Children's Alliance and a Right Based Approach: Setting the Context for Discussion and Action. Prepared for the National Children's Alliance by Kathleen Guy under the direction of the Canadian Coalition for the Rights of Children.**
- **تقرير التنمية البشرية 2013.**
- **تقرير الفجوة بين الجنسين 2013.**
- سلسلة أوراق ديموجرافية – سلسلة دراسات سبتمبر 2009.
- (تمهيد ماري روبنسون لـ "إطار عمل مفاهيم حقوق الإنسان لليونيسيف"، إعداد مارثا سانتوس باريس 1999.
- بروتوكول بيانات المستخدمين المبتدئين ،كاتاماندو 0
- مدخل لعملية وضع البرامج من منظور حقوقي في اليونيسيف– "أوربان جونسون".
- (غرب وجنوب أفريقيا) قدمت في "اللقاء الدولي الثاني حول الحق في الغذاء , في التنمية "،جينيف، 21– 22 أغسطس 2000.
- الاتحاد الأوروبي: وكالة الحقوق الأساسية (FRA), تطوير مؤشرات لحماية حقوق الطفل و احترامها و النهوض بها في الاتحاد الأوروبي, نوفمبر 2010.
- دليل المقاربة الحقوقية – المقاربة من منظور الحقوق.
- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014/2013.
- وضع الأطفال في العالم 2012 – الأطفال في عالم حضري– اليونسيف.

الهيكل العام للخطة الاستراتيجية للقضاء على الزواج المبكر في جمهورية مصر العربية (2020/2019 – 2015/2014)

مقدمة

يقوم الهيكل العام للخطة التنفيذية على تحويل المبادئ الرئيسة، التي تم ارساءها في الاستراتيجية إلى خطة عمل، تبين طرق التنفيذ، و تتبنى النهج التشاركي و الحقوقي، و تهدف إلى التغير في مفهوم الخطاب المتعلق بالقضية السكانية؛ ليأخذ الشكل التنموي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالأسرة، و حيث أن هذا التغيير يحتاج إلى رؤية تنفيذية مشتركة، و آليات للعمل، و آليات للمتابعة، و التقويم داخل كل مؤسسة، ويحتاج للعمل الجماعي بين المؤسسات، و حصر النتائج، و سد فجوات المعلومات الخاصة بالقضية؛ كجزء هام يساهم في تحسين الخصائص السكانية، و التمكين لأفراد الأسرة، و يسمح لأفراد المجتمع بتحديد اختياراتهم بشكل مسئول. من هنا كان مهما أن تقسم الخطة التنفيذية على مراحل؛ من أجل التأكد من قابلية التطبيق على أرض الواقع، و التطوير المستمر للأداء القائم على التقويم الموضوعي للنتائج، و حيث أن توافر التمويل من أهم آليات نجاح الأعمال، والتخطيط الجيد خاصة عند البدء و لذا د تم إفراد حصر للموارد، و طرق استغلالها، و كذا فجوات التمويل، و اقتراح لحلولها، بالإضافة إلى الفجوات الفنية من الحاجة إلى دعم الأنظمة أو المحتوى الفني.

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
المرحلة الأولى **(الهيكلة و الإعداد) السنة الأولى و الثانية**								
تتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتين، و هما: وضع آليات العمل متضمنة آليات التنسيق، و المتابعة، و التقويم، و ذلك من المستوى المركزي، و حتي مستوى القرية، و عملية إعداد الكوادر التي ستقوم بالعمل من خلال المنظومة المتكاملة، و التي تتضمن تضمين أعمال الاستراتيجية في دولاب العمل، من: مؤسسات الدولة، و القطاع الأهلي، و القطاع الخاص.								
وضع هيكل العمل للاستراتيجية	إعداد و توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارات المعنية بقضية الزواج المبكر	عدد البروتوكولات التي تم توقيعها	السنة الأولى	بروتوكول التعاون موقع و يحدد ممثلي الوزارات و دورهم	المجلس القومي للسكان	الوزارات و الهيئات الحكومية	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تكوين لجنة دائمة تضم ممثلي الوزارات و الهيئات المعنية بالقضية، و ينسق عمل اللجنة المجلس القومي للسكان	تواجد جميع الهيئات ذات الصلة بشكل فعال	السنة الأولى	الاتفاق على الأنشطة التي تعتزم كل وزارة القيام بها مع باقي الوزارات؛ لضمان التكامل وعدم التكرار	المجلس القومي للسكان	الوزارات والهيئات الحكومية	متواجد	لا يوجد
	تحديد مواصفات الجمعيات الأهلية المظلة التي يتم التعامل معها على المستوى القومي و المحافظات	وثيقة مواصفات الجمعيات المظلة	السنة الأولى	مواصفات واضحة و واقعية لاختيار الجمعيات و نشرها بشفافية بطرق مختلفة	المجلس القومي للسكان	الجمعيات الأهلية و وزارة الشئون الاجتماعية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	اختيار الجمعيات التي يتم التعامل معها، و الأنشطة التي تقوم بها	تحديد عدد الجمعيات على المستوى القومي و مستوى أصغر الوحدات المحلية	السنة الأولى	جمعيات ذات قدرة على العمل في مجموعة من جوانب القضية	المجلس القومي للسكان	الجمعيات الأهلية و وزارة الشئون الاجتماعية	متواجد	لا يوجد
	تكوين لجنة من ممثلي الشباب المعرضين و المتضررين من قضية الزواج المبكر	شروط و معايير الاختيار واضحة و مقبولة من الجميع	السنة الأولى	مجموعة من الشباب المعرضين للزواج المبكر و الية لتجديد هذة المجموعة	المجلس القومي للسكان	وزارة الشباب الاتحاد العام للجمعيات الاهلية و الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة مع الشباب	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تكوين لجنة من ممثلي الجمعيات المختارة تضم إلى اللجنة الدائمة بالمجلس	شروط و معايير الاختيار واضحة و مقبولة من الجميع	السنة الأولى	قوائم بأسماء ممثلي الجمعيات الذين تم اختيارهم بطريقة شفافة	المجلس القومي للسكان	الجمعيات الأهلية و وزارة الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات الأهلية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	وضع لائحة العمل للجنة الدائمة بالمجلس و المجالس الإقليمية	قبول ممثلي الهيئات للاليات المقترحة و التوافق عليها	السنة الأولى	لائحة العمل بها ما يضمن تفعيل آليات التنسيق	المجلس القومي للسكان	ممثلي الهيئات المختلفة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	وضع خطة متكاملة للمتابعة و التقييم	المؤشرات النهائية بعد فحص انواع و طرق الحصول علي معلوماتها و الدراسات الكيفية المطلوبة	السنة الاولي	خطة المتابعة و التقييم النهائية	المجلس القومي للسكان	ممثلي الهيئات المختلفة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
	تحديد مسئول وحدة قياس الأداء وتحديد طرق قياس الأداء بالوزارات المختلفة على المستويات: القومي، و مستوى المحافظة، ومستوى كل إدارة بكل محافظة	عدد وأنواع أدوات القياس المستخدمة	السنة الأولى	طرق قياس واضحة تقيس الأبعاد المختلفة و بنوعيات تتناسب مع ما يتم قياسه	المجلس القومي للسكان	ممثلي الوزارات والهيئات المختلفة	متوجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تطوير و تحديد آلية داخل كل وزارة؛ لضمان معرفة القطاعات الفنية بالوزارة بالخطة المقدمة و العمل مع إدارة التخطيط بالوزارة لمراعاة تضمين الأنشطة المتفق عليها بخطة الوزارة	نتيجة التقويم المؤسسي يعرض على اللجنة المركزية يوضح اليات العمل	السنة الأولى	آليات سهلة و قابلة للتطبيق	الإدارات الفنية مع إدارات التخطيط و المالية	وزارتي التخطيط و المالية والمجلس القومي للسكان	متواجد	إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين
	ايجاد آليات و تأشيرات بقطاعات الموازنة بالوزارات تضمن اتاحة التمويل من شهر يوليو و ليس من نوفمبر؛ لضمان البدء في أنشطة الخطة من أول السنة المالية	عدد و مناسبة التأشيرات لاستخدام الموازنات المدرجة في النشاط	السنة الأولى	البدء في تنفيذ الخطط من شهر يوليو	الإدارات الفنية مع إدارات التخطيط و المالية	وزارتي التخطيط و المالية والمجلس القومي للسكان	متواجد	إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين
	وضع آلية تمثيل القطاع الخاص وقطاع الاعمال من خلال اتحادات الصناعات المختلفة	وثائق الآليات المتفق عليها مع ممثلي القطاع الخاص	السنة الأولى	آليات سهلة و قابلة للتطبيق	المجلس القومي للسكان	ممثلي القطاع الخاص	متواجد	إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين
	وضع لائحة العمل مع القطاع الخاص	وثيقة الآليات التي تم إدراجها من وجهة نظر ممثلي الهيئات	السنة الأولى	لائحة العمل بها ما يضمن تفعيل آليات التنسيق و العمل المشترك	المجلس القومي للسكان	ممثلي القطاع الخاص	متواجد	إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
تهيئة العاملين بالمؤسسات المختلفة، و توفير الأدوات للعمل لتحقيق أهداف الاستراتيجية	تدريب المسئولين و صناع القرار على تبني السياسات المستجيبة للنوع	حزمة البرامج الخاصة بالقضية بالهيئات المختلفة	السنة الأولى	وضع برامج واضحة يتم تخصيص موازنات لها	التنمية الإدارية	وزارات و المؤسسات ذات الصلة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
التعليم	تطوير طرق التدريس و تأهيل المعلم نفسياً و مهنياً	عدد المعلمين / معلمات لديهم القدرة على مناقشة القضية فكريًا و عمليًا .	سنتين	تأهيل مهني	التربية والتعليم	المجلس القومى للسكان والجهات المانحة و المجتمع المدني	متواجد	لا يوجد
	دعم دور الأخصائي الاجتماعي و النفسي بوزارة التعليم بالتدريب و التأهيل نحو القضية	تقارير توضح نتائج دور الأخصائي في التعامل مع المتعلمة و أسرتها .	سنتين	دعم نفسي و اجتماعي للمتعلم و الأسرة	التربية و التعليم	وزارة الصحة و المجتمع المدني	متواجد	لا يوجد
	إعداد دليل معلم للقيم الأخلاقية، و مفهوم المواطنة .	دليل متكامل يمكن استخدامه في أغراض مختلفة	السنة الأولى	وسيلة للتدريب و المتابعة و التقويم	التربية والتعليم	الجهات المانحة	متواجد	لا يوجد
	إدراج القضية في مناهج محو الأمية	ألمناهج الجديدة متضمنة الرسائل المطلوبة تجاه القضية	السنة الأولى	برامج تشمل القضية	التربية والتعليم	المجلس القومي للسكان	متواجد	**والخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**
	إدراج القضية في المناهج التعليمية بمنظور (حقوقي – اجتماعي – صحي)	مناهج مطورة مدرج بها أهم القضايا التي تؤثر في خفض نسبة الزواج	السنة الأولى	مناهج تشمل القضية	التربية و التعليم	جهات مانحة	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
		المبكر .						
		فتح قنوات لقبول المتسربين و المتسربات وخاصة اللاتي تزوجن في سن مبكرة لاستكمال تعليمهن .2- رفع الغرامات على التسرب و وجود آليات لمتابعته	سنتين	اجمالي القوانين المعدلة و المفعلة في الواقع	التربية والتعليم	مجلس الشعب والقومي للأمومة و الطفولة ومجلس الوزراء	متواجد	لا يوجد
العدل	إعادة النظر في تشريعات قانوني الطفل و الزواج و غيرها؛ لتتماشى مع مواد الدستور	مراجعة القوانين؛ للتوسع في محاصرة فجوات الزواج المبكر	سنتين	تعديل القوانين وتحديد آليات التطبيق	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة العدل و مجلس الوزراء	متواجد	لا يوجد
	تدريب المستشارين على الثغرات الموجودة بالقانون و أسبابها، و نشر وجهة نظرهم فيها	زيادة القدرة على تنفيذ القوانين	سنتين	تحسين قدرات وكلاء النيابة و المستشارين	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة العدل	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	عمل نشرات دورية للسادة القضاة، و المستشارين، و ضباط الشرطة	زيادة القدرة على تنفيذ القوانين	سنتين	تحسين قدرت الشرطة، و القضاء	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة العدل والداخلية	متواجد	**الخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
الأوقاف	إعداد و طبع كتيبات خاصة بالموضوع، و توفير مادة علمية مدققة لتصحيح المفاهيم	زيادة أعداد الائمة و الدعاة المؤيدين للقضية و الناشطين في التصدي لمواجهتها	سنتين	إعداد و تثقيف الدعاة	الأزهر والأوقاف والكنيسة	الإعلام – الصحة – الشباب – الجمعيات الأهلية	متواجد	**الخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**
	توعية للدعاة و استصدار الرأي من قبل هيئة الفتوى أو كبار العلماء	زيادة أعداد الائمة والدعاة المؤيدين للقضية والناشطين في التصدي لمواجهتها	السنة الأولى	تثقيف الدعاة و إعدادهم	الأزهر والأوقاف والكنيسة	الإعلام – الصحة – الشباب – الجمعيات الأهلية	متواجد	تحتاج الي زيادة
	تدريب الأئمة في المناطق المشتعلة؛ لتحويل الفكر الديني إلى فكر ديني اجتماعي (تحويل المفاهيم الخاطئة لمفاهيم صحيحة)	زيادة قدرة الأئمة على الحوار في هذه القضايا	السنة الأولى	كوادر من الأئمة والدعاة المدربين والواعين بأبعاد القضية	الأزهر والأوقاف والكنيسة	الإعلام – الصحة – الشباب – الجمعيات الأهلية	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	توعية الدعاة بالمضار الخاصة بالقضية	زيادة إعداد الأئمة والدعاة المؤيدين للقضية والناشطين في التصدي لمواجهتها	سنتين	تثقيف الدعاة وإعدادهم	الأزهر والأوقاف والكنيسة	الإعلام – الصحة – الشباب – الجمعيات الأهلية	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
الإعلام	تدريب الإعلاميين والعاملين بوسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري	زيادة عدد المهتمين والمثقفين بأبعاد القضية و أساليب تناولها في قطاعات الإعلام المختلفة	سنتين	كوادر إعلامية لديها الوعي بالقضية	المجلس القومي للسكان والأمومة والطفولة	الإعلام والثقافة والهيئة العامة للاستعلامات	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
					والقومي للمرأة			
	تدريب القائمين بالاتصال الشخصي (من الوزارات المختلفة و الجمعيات الأهلية)	زيادة قدرة العاملين بالاتصال الشخصى على تناول القضية ضمن قضايا السكان و التنمية	سنتين	تغيير ثقافة و قدرات الاتصال الشخصى	الجمعيات الأهلية المختارة المجلس القومي للسكان و الأمومة و الطفولة و القومي للمرأة	الزراعة و الثقافة و الصحة و القوى العاملة و الشئون الاجتماعية و الأوقاف و الأزهر	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
الشئون الاجتماعية و الاتحاد العام للجمعيات	تقديم الدعم الفني و البشري للجمعيات الأهلية الشريكة	زيادة قدرة العاملين على تحديد أنواع العمل المشترك و تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الأخرى	سنتين	تحسين قدرات الجمعيات المظلة في التصدي لهذه القضية	المجلس القومي للسكان	و وزارة الشئون الاجتماعية و الاتحاد العام للجمعيات	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	إدارة حركة لتنشيط التطوع، و تنظيمه للوصول إلى المجتمعات و الجماعات المستهدفة، و التأثير فيها بشكل مباشر	زيادة عدد العاملين لمواجهة القضية	سنتين	تحسين قدرات الجمعيات المظلة في التصدي لهذه القضية	المجلس القومي للسكان	وزارة الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات	غير كافي	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تدريب المتطوعين و خريجي الجامعات الذين يؤدون الخدمة العامة و الإخصائيين الاجتماعيين بوحدات الأسرة و الطفل لمواجهة الظاهرة	زيادة عدد القادرين على مواجهة القضية	سنتين	تحسين قدرات الشباب على التصدي للقضية	المجلس القومي للسكان	وزارة الشئون الاجتماعية و الاتحاد العام للجمعيات	غير كافي	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	تدريب و إعداد أفراد من مجموعة وزارة القوى العاملة لتوعية الأسر	زيادة عدد المدربين على توعية الأسر بالقضية	سنتين	تحسين قدرات الشباب على التصدي للقضية	وزارة القوى العاملة	الاتحاد العام للجمعيات	متواجد	**عداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	إصدار دليل ارشادي اجتماعي لتوجية العاملين من الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمتطوعين للتعامل مع القضية	زيادة القدرة على مواجهة القضية	سنتين	تحسين قدرات الشباب على التصدي للقضية	المجلس القومي للسكان	وزارة الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات	غير كافي	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
الداخلية	إعداد دليل اجتماعي شرطي لإرشاد العاملين بأقسام الشرطة؛ للتعامل مع الحالات المختلفة من أنواع الزواج المبكر، و خاصة فيما يختص بأطفال الشوارع	زيادة قدرة أقسام الشرطة و المجتمع للتصدى للقضية بأبعادها القانونية و الاجتماعية و التنموية	سنتين	تحسين قدرة وزارة الداخلية للتعامل مع القضية	المجلس القومى للطفولة والامومة	وزارة الداخلية الاتحاد العام للجمعيات و وزارة الشئون الاجتماعية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	تدريب ضباط الأقسام على القضية و التكييف القانوني للحالات	زيادة القدرة على تنفيذ القوانين	سنتين	تحسين قدرات الضباط	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة الداخلية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تدريب ضباط الشرطة و العاملين بالأقسام على التعامل مع أطفال الشوارع (العلاقات المحتملة بين الجنسين)	زيادة القدرة على تنفيذ القوانين	سنتين	تحسين قدرات الضباط و العاملين باقسام و مراكز الشرطة	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة الداخلية	متواجد	إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين
	تدريب السادة المستشارين على أبعاد تلك القضايا و التعامل معها بضمير القضاة المستقر	زيادة القدرة على تنفيذ القوانين	سنتين	تحسين قدرات وكلاء النيابة و المستشارين	المجلس القومي للطفولة و الامومة	وزارة العدل	متواجد	إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين
استكمال آليات العمل من مستوى المحافظة إلى القرية أو المدينة	تدريب أعضاء اللجنة المحلية التي يتم تكوينها على مستوى المحافظة و المركزعلى الإجراءات و طريقة العمل	القدرة على التخطيط و التنفيذ على مستوى الإدارة بكل محافظة	سنتين	تحسين قدرات فريق العمل	المجلس القومي للسكان	الوزارات و الهيئات الحكومية و الأهلية	متواجد	إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين
	استكمال آليات التنسيق و المتابعة بين الهيئات المختلفة على جميع المستويات، و دعم اللامركزية في العمل	استكمال النماذج وأساليب العمل وطرق التقارير	السنة الأولى	تحسين آليات العمل	المجلس القومي للسكان	المحافظين والسكرتير العام وممثلي الوزارات المختلفة	متواجد	إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين
	استكمال آليات تمويل الجمعيات الأهلية من المؤسسات الحكومية أو الجهات المانحة، و وضع القضية على اولويات العمل	آليات واضحة للتعامل مع الجمعيات الأهلية	السنة الأولى	تحسين آليات العمل	الوزارات و الهيئات المختلفة	المجلس الإقليمي للسكان	غير كافي	إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تحديد أدوار الجمعيات الأهلية بالمناطق المختلفة، و وضع خطط لها	آليات و خطط العمل	السنة الأولى	تحسين آليات العمل	المجالس الاقليمية للسكان	الاتحاد العام للجمعيات و وزارة الشئون الاجتماعية	متواجد	لا يوجد
	حملة دعوة لكسب التأييد، و مساندة القيادات الشعبية، و المحلية، و صانعي القرار؛ لإدخال خدمة عيادات صديقة للشباب ضمن وحدات الرعاية الأساسية	نسبة مقدمي الدعم للقضية	سنتين	كسب تأييد القيادات الشعبية وصانعي القرار	المجلس القومي للسكان	وزارة الصحة – التعليم– الأعلام– التضامن الاجتماعي – الأوقاف والكنيسة – العدل– المجلس القومى لحقوق الأنسان– الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال	متواجد	لا يوجد
	ربط منحة الزواج من وزارة الشئون الاجتماعية بزواج الفتاة والفتى بعد سن 18 عام و استكمال الأوراق الرسمية	نسبة المستفيدين و اعدادهم	مستمر	انخفاض نسبة الزواج المبكر والممارسات الضارة	المجلس القومي للسكان	وزارة الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	مراجعة المواد الإعلامية و الرسائل الخاصة بصحة الشباب و المراهقين و إنتاج مواد تثقيفية و إعلامية	نسبة المواد الإعلامية التي تم تحديثها	مستمر	مواد تثقيفية وإعلامية لصحة الشباب والمراهقين	وزارة الصحة والسكان	الهيئة العامة للإستعلامات – وزارة الأعلام – وزارة الثقافة و الجمعيات الأهلية	متواجد	**الخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**
	إجراء زيارات منزلية للترويج للعيادات التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية للشباب و المراهقين و ذلك من قبل الرائدات الريفيات بوزارة الصحة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية	نسبة الشباب المترددين على العيادات	مستمر	معرفة الأسر لخدمات الصحة الإنجابية للشباب، و زيادة الطلب على الخدمة المتخصصة	وزارة الصحة والسكان	الهيئة العامة للإستعلامات – وزارة الأعلام – الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال	متواجد	لا يوجد
	تجهيز عدد 4 عيادات للصحة الإنجابية صديقة للشباب كتجربة استرشاديه في أماكن مختارة	نسبة التردد على العيادات و أهم الخدمات المستخدمة	السنة الأولى	استكمال نموذج للعيادات الصديقة للشباب	وزارة الصحة والسكان	المجلس القومى للسكان المجلس القومى للطفولة والأمومة – الجمعيات الأهلية في هذا المجال	متواجد	لا يوجد
	مراجعة و تحديث مناهج و بروتوكلات تقديم خدمات الصحة الإنجابية	منهج و برتوكلات تقديم الخدمة	السنة الأولى	نسبة الإنجاز من المخطط	وزارة الصحة والسكان	كليات الطب و الجمعيات العاملة في هذا المجال	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تدريب مقدمى الخدمة على تقديم خدمات الصحة الإنجابية للشباب	مقدمى خدمة مدربين	مستمر	نسبة الأطباء المدربين على الخدمة	وزارة الصحة والسكان	الجمعيات العاملة في هذا المجال	متواجد	لا يوجد
المرحلة الثانية **(النموذج التطبيقي) استهداف مركز في محافظة (نهاية السنة الأولى لمدة سنتين)**								
تهدف هذه المرحلة إلى تحويل الآليات التي تم تطويرها إلى عمل على المستويات المختلفة؛ مما يؤدي إلى تغيير على الأرض بهدف تجربة الآليات، و التعرف على العناصر العملية المختلفة، و تحديات التطبيق، و سرعة التغيير، و غيرها؛ مما يساعد على التوسع في المناطق المختلفة باستخدام نفس الأسلوب في اختيار الأنشطة، و المتابعة، و التقويم، و تحسين الاداء								
إعداد خطة العمل الإقليمية	اختيار المحافظة التي يتم فيها التجربة بناءا على معايير تفشي القضية في هذه المحافظة	اسم المحافظة و موافقة المحافظ	السنة الأولى	محافظة تنتشر بها الظاهرة يتم اختيارها	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	المجلس القومي للمرأة و المجلس القومي للطفولة و الامومة	متواجد	لا يوجد
	تكوين اللجنة التنفيذية الدائمة للتنسيق بين الجهات المختلفة على مستوى المحافظة و الإدارات المعنية	لجنة ممثلة للهيئات و الوزارات و المجتمع المدني	السنة الأولى	مجموعة متكاملة التعاون مع المكتب الإقليمي للسكان	ديوان عام المحافظة	المكتب الإقليمي للمجلس القومي للسكان	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
	اختيار مركز لتنفيذ الآليات التي تم تطويرها	اسم المركز و موافقة رئيس الحي	السنة الأولى	إدارة بها أعلى النسب من الزواج المبكر و أنواعة التي تعد انتهاك لحقوق الفتيات	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	المجلس القومي للمرأة و المجلس القومي للطفولة و الأمومة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	إعداد و تنفيذ دراسة ميدانية (مسح الأساس) على مستوى قرى الإدارة لقياس نسب الزواج المبكر و انتهاك حقوق الأطفال خاصة الفتيات قبل البدء بالعمل	نسبة الزواج المبكر و متوسط العمر عند الزواج الاول	السنة الأولى	تقرير الدراسة يحتوي على المؤشرات	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	المجلس القومى للطفولة و الأمومة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
	إعداد العاملين من الجهات المختلفة المشاركة للجنة التي يتم تكوينها على مستوى المركز و القرية للعمل و اتخاذ جميع الإجراءات لرفع قدرات العاملين المشاركين	مجموعة متكاملة التعاون مع المكتب الإقليمي للسكان	السنة الأولى	عاملين أكثر قدرة على العمل الجماعي	المجلس القومي للسكان و الاقليمي	ممثلي الوزارات و الهيئات و الجمعيات الأهلية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
	إعداد خطة للعمل لمدة 3 سنوات بالمركز مع تفاصيل السنة الأولى	اختيار مجموعة التدخلات المناسبة من قبل الوزارات و الجمعيات الأهلية	السنة الأولى	استكمال خطة متكاملة موضحا بها الأدوار و مواعيد و أساليب و مؤشرات القياس	المجلس القومي للسكان و الاقليمي	ممثلي الهيئات و الوزارات على مستوى الإدارة و الجمعيات الأهلية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
اعمال التنفيذ في المركز/الحي	تقوم مجموعة العمل على مستوى الإدارة باختيار، و تطويع الأنشطة التالية، و التعاون فنيا، و ماليا مع الوزارة المختصة من أجل تنفيذ الأنشطة بما يعود ايجابا على انخفاض معدلات الزواج المبكر، و تحسن الخصائص السكانية							
تنفيذ أنشطة في مجال التعليم	إنتشار مدارس صديقة للبنات والفصل الواحد و التركيز على	عدد الملتحقات بمدارس المجتمع	3 سنوات الأولى	الحد من الزواج المبكر	التربية والتعليم	الجهات المانحة و أصحاب المصلحة	غير كافي	دعم التعليم

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	الريف و المناطق النائية (المدرسة المجتمعية) توفير 5آلاف مدرسة (فصل) مجتمعية بواقع 1000 كل عام .					(المجتمع الريفي)		
	توفير سبل الأمن بالتنسيق مع الجهات المعنية	وجود رجل أمن على الأقل مدرب على إتخاذ القرار في الأزمات .	3 سنوات الأولى	مجتمع آمن	وزارة الداخلية	المجتمع المدني	غير كافي	دعم التعليم
	تدريب و توفير مسئولي أمن مدنيين و خاصة من التعليم الفني	وجود أفراد أمن بشكل أكبر و أكثر تدريبا	3 سنوات الأولى	مجتمع أكثر أمنا	وزارة الداخلية	وزارة التربية و التعليم	متواجد	
	إنشاء مدارس مجتمعية بمواصفات خاصة للسيدات المتزوجات اللاتي تسربن بسبب الزواج تتناسب مع ظروفهن المجتمعية .	مجموعة متكاملة التعاون مع المكتب الإقليمي للسكان	السنة الثانية	نشر التعليم للمتسربات و التوعية بالقضايا المجتمعية والأسرية المختلفة	التربية والتعليم	المجلس القومى للسكان والجهات المانحة والمجتمع المدني	غير كافي	دعم التعليم
	تدريب وتأهيل الوالدين على الثقافة الوالدية (الإرشاد الأسرى) بالتركيز على سيكولوجية المراهقين	تقارير الأخصائى الاجتماعى والنفسي عن مدى التغير في سلوك الوالدين نحو الأبناء .	3 سنوات الأولى	دعم نفسي واجتماعى للمتعلم والأسرة	التربية والتعليم	وزارة الصحة و المجتمع المدني	متواجد	**دعم التعليم و مشروع تطبيقي**
	فتح قنوات اتصال بين المؤسسة التعليمية و المجتمع من خلال ندوات و قوافل و ورش عمل و آلية	استبيان للاهالي عن وجود قنوات الاتصال	3 سنوات الأولى	وعي مجتمعي	التربية و التعليم	المجتمع المدني	متواجد	**دعم التعليم و مشروع تطبيقي**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	لمجلس إدارة لكل مدرسة							
	الندوات التثقيفية التي تستهدف المراهقين والشباب في المراكز و المدارس .	نتائج استبيانات توضح آراء المراهقين نحو القضية .	3 سنوات الأولى	دعم نفسي واجتماعى للمتعلم و الأسرة	التربية و التعليم	وزارة الصحة و المجتمع المدني	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	الاهتمام بالأنشطة الصفية و اللاصفية	إقامة المعسكرات و عمل نوادى صيفية و عمل ندوات و مؤتمرات للمتعلمين و أولياء الأمور.	3 سنوات الأولى	تغيير سلوكى للأفضل و دعم قيم الانتماء و المواطنة	التربية والتعليم	الجهات المانحة ، و المستثمرين .	متواجد	**دعم التعليم و مشروع تطبيقي**
تنفيذ أنشطة في مجال التنمية الاقتصادية	تدريب الفتيات على الحرف اليدوية من سن 10-17	عدد الفتيات المعدة لسوق العمل	3 سنوات الأولى	فتيات تستطيع كسب دخل مادي من خلال عملها	الاتحاد العام للجمعيات الأهلية	الجمعيات و الهيئات الأهلية و الأجنبية	متواجد	دعم التنمية
	انشاء مشروعات صغيرة و ربطها بصناعات أكبر داخل مناطق انتشار القضية	عدد الأسر التي يعمل بها فرد أو فردان	3 سنوات الأولى	عائل الأسرة يعمل و توافر فرص عمل	الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية	الجمعيات والهيئات الأهلية والأجنبية	غير كافي	دعم التنمية

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تطوير مشروعات لإحياء الحرف التراثية و تسويقها و بيعها	عدد الأسر التي يعمل بها فرد أو فردان	3 سنوات الأولى	عائل الأسرة يعمل و توافر فرص عمل	الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية	القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و الجهات المانحة	غير كافي	دعم التنمية
	استخدام إدارات التنمية الزراعية في استهداف الأسر الأكثر فقرا في المناطق الريفية لتعبئة و تغليف المنتجات الزراعية	عدد الأسر المستفيدة	3 سنوات الأولى	أسر أكثر قدرة اقتصاديا	وزارة الزراعة	مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	متواجد	دعم التنمية
	تطوير مشروعات داخل المركز بما يتناسب مع قدراتها آخذين في الاعتبار خريطة مصر التنافسية	عدد الأسر التي يعمل بها فرد أو فردان	3 سنوات الأولى	عائل الأسرة يعمل وتوافر فرص عمل	وزارة الاستثمار والاتحاد العام للجمعيات	وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي	متواجد	**مشروع تطبيقي**
تنفيذ أنشطة اقتصادية داعمة لبقاء الأطفال بالمدارس و خاصة الفتيات	دعم عيني للأسر الفقيرة المستهدفة.	زيادة توزيع حصص تموينية و ملابس للأطفال وتقليل نسبة البطالة لأولياء الأمور العاطلين.	3 سنوات الأولى	رفع مستوى الأسرة الاقتصادى	وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية	وزارة الشئون الاجتماعية ورجال أعمال والمؤسسات ذات الصلة	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	قوافل الأوراق الثبوتية للزواج و الأطفال	إعداد ما تم عمل الاثبات لهم و النسب من الزيجات	السنة الثانية	ارتفاع نسب التوثيق للزواج	ديوان عام المحافظة	المجلس الإقليمي للسكان	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تشجيع المشروعات الصغيرة داخل المدارس لخلق دخل للمتعلمين وتشجيعهم على العمل	منتجات ينتجها الأطفال وأسرهم تسوق لصالح الفئات المستهدفة .	3 سنوات الأولى	رفع مستوى الأسرة الاقتصادى	صندوق الدعم والتربية والتعليم	الجهات المانحة	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	ربط أعمال السنة بمشروعات جماعية للمتعلمين تشجع على إحترام العمل اليدوي والانتاج وروح التعاون .	عمل معارض تسويقية يوجه دخلها للمتعلمين الأكثر إحتياجًا	3 سنوات الأولى	بناء اتجاه إيجابى نحو العمل اليدوي	التربية والتعليم	وزارة الثقافة والنقابات الحرفية وغرف الصناعة و القطاع الخاص و الجهات المانحة	متواجد	لا يوجد
	توفير الوجبة المدرسية من خلال التركيز على 1- استغلال التعليم الفني الزراعي في توفير العدد الكافي من الفطيرة المدرسية لصالح مشروع رأس المال الدائم. 2- وضع و متابعة المعايير الصحية للوجبات	تغطية جميع المدارس الابتدائية على الأقل بالتغذية المدرسية في نهاية مدة الخطة .	3 سنوات الأولى	الإقبال على التعليم و الانتظام اليومى بالمدرسة و تحسين صحة المتعلمين مما يؤدي إلى تحصيل دراسي جيد	التربية والتعليم	برنامج الغذاء العالمي و وزارة الزراعة و وزارة الصحة و القطاع الخاص الصناعات الصغيرة و وزارة الإدارة المحلية	غير كافي	دعم التعليم
	تخفيض المصروفات أو إلغاؤها للفتيات و تقديم منح دراسية للمنتظمين من الفئات المستهدفة.	إنخفاض نسب التسرب و الرسوب المتكرر .	السنتين الأوليتين	الإقبال على التعليم	التربية والتعليم	القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة	متواجد	دعم التعليم

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
تنفيذ أنشطة في مجال الصحة	توفير أخصائى لتقديم الخدمة الصحية و المشورة للشباب و المراهقين مرتين في الأسبوع لتدريب مقدمي الخدمة على رأس العمل و علاج الحالات التي تحتاج أخصائي	وجود أخصائى نساء و توليد و أخصائى أطفال في وحدات تقديم الخدمة مرتين في الأسبوع	3 سنوات الأولى	نسبة المترددين على الوحدة بالإضافة إلى نسبة المدربين على رأس العمل	وزارة الصحة والسكان	الجمعيات العاملة في هذا المجال	متواجد	دعم الصحة
	تقديم خدمات صحة إنجابية للشباب والمراهقين من خلال عيادات صديقة للشباب بوحدات الرعاية الصحية الأساسية	تقديم خدمة ذات جودة للشباب والمراهقين	3 سنوات الأولى	نسبة المترددين على العيادة من اجمالى العيادات الأخر	وزارة الصحة والسكان	الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال	متواجد	دعم الصحة
	تقديم الخدمات الصحية و التوعوية مباشرة من خلال القوافل الخاصة بالوزارات والمجتمع الأهلي .	إنخفاض معدلات الإصابة بالأمراض المعدية . و انخفاض نسب الغياب و التسرب	3 سنوات الأولى	وعي صحي و حقوقي	وزارة الصحة والسكان	شعبة الرعاية الصحية في الغرفة التجارية والصناعية	متواجد	دعم الصحة
أنشطة تغيير المفاهيم الثقافية و المساندة المجتمعية	التناول للقضية في خطبة الجمعة	ظهور وعي أكبر و أكثر مساندة للقضية من خلال دراسات نوعية	3 سنوات الأولى	وعي صحي و حقوقي	وزارة الأوقاف و الأزهر والكنيسة	المجلس القومي للسكان	متواجد	لا يوجد
	إدراج القضية في دروس المساجد ما بين المغرب والعشاء	زيادة أعداد المساجد التي تقوم بمناقشة القضية	3 سنوات الأولى	رفع الوعي بموقف الدين من القضية	وزارة الأوقاف و الأزهر	لا يوجد	متواجد	لا يوجد
	إدراج القضية في دروس الكنائس	زيادة إعداد الكنائس التي	3 سنوات	رفع الوعي بموقف	الكنيسة	لا يوجد	متواجد	لا يوجد

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
		تقوم بمناقشة القضية	الأولى	الدين من القضية				
	قوافل دعوية من علماء ومشايخ و متخصصين (اسلامي و مسيحي) مع أطباء و أخصائيين اجتماعيين	زيادة الوعي و تغيير المفاهيم بالجوانب المختلفة للقضية	3 سنوات الأولى	رفع الوعي بالجوانب المختلفة للقضية	المجلس القومي للسكان والاقليمي	الأوقاف والأزهر و الكنيسة ووزارتي الشئون والصحة والجمعيات الأهلية	متواجد	**الخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**
	تقديم الدعم القانونى، والاجتماعى و الاقتصادى للحالات التي تعرضت لمشاكل الزواج المبكر بأنواعها	زيادة الوعي و تغيير المفاهيم بالجوانب المختلفة للقضية	3 سنوات الأولى	رفع الوعي بالجوانب المختلفة للقضية	المجلس القومي للمرأة و المجلس القومي للامومة و الطفولة	وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	استخدام الدروس النسائية يوم الجمعة في الدعوة للقضية	زيادة الوعي و تغيير المفاهيم بالجوانب المختلفة للقضية	3 سنوات الأولى	رفع الوعي بموقف الدين من القضية	وزارة الأوقاف والأزهر	لا يوجد	متواجد	لا يوجد
	تحديث و إنتاج مواد تثقيفية وإعلامية للمساعدة على توصيل المعلومات	عدد و أنواع المواد العلمية و التثقيفية المختلفة الموجهة للمجتمعات المختلفة	3 سنوات الأولى	مواد إعلامية وتثقيفية حديثة	وزارة الإعلام والهيئة العامة للإستعلامات وقصور الثقافة	وزارة الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والقوى العاملة والجمعيات العاملة في هذا المجال	متواجد	**الخطة المتكاملة للمعلومات والتعليم والاتصال**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	دعم مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية و إنشاء مكاتب بالمناطق المستهدفة لمواجهة الظاهرة	عدد المكاتب الفعالة و المكاتب الجديدة التي تم إضافتها في المناطق التي تنتشر فيها القضية	3 سنوات الأولى	مكاتب فعالة تؤدي إلى تغيير المفاهيم و السلوكيات	المجلس القومي للمرأة و المجلس القومي للطفولة و الأمومة	وزارة الشئون الاجتماعية والجامعات والجمعيات الأهلية	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	إدارة حركة لتنشيط التطوع و تنظيمه للوصول إلى المجتمعات و الجماعات المستهدفة والتأثير فيها بشكل مباشر	عدد المتطوعين وأوجه التطوع	3 سنوات الأولى	عدد فعال من المتطوعين من أجل جوانب القضية المختلفة	الاتحاد العام للجمعيات الأهلية	المجلس القومي للسكان	غير كافي	دعم الشراكة مع المجتمع المدني
أنشطة رفع الوعي وتغيير السلوك	إعداد أسابيع سكانية بين مراكز الإعلام و المديريات و الجهات المسئولة	عدد الأسابيع، وعدد الجهات المشاركة بكل أسبوع، و عدد الحاضرين، و القياس؛ لتغير المفاهيم قبل و بعد	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	الهيئة العامة للاستعلامات و المجلس القومي للسكان	ديوان عام المحافظة والجمعيات الأهلية والوزارات المختلفة	متواجد	مشروع تطبيقي و زيادة الموازنات بالهيئات المشاركة
	اقامة دوري مدارس في أنشطة دورية يتم فيه تضمين حلقات نقاشية و رسائل عن الظاهرة	عدد المشاركين من الشباب و الاهالي	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	التربية والتعليم	وزارة الشباب والرياضة	متواجد	زيادة الموازنة المدرجة تدريجيا
	تكثيف الأمسيات الأدبية والعلمية والدينية في قصور الثقافة	عدد المشاركين في الأمسيات	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	قصور الثقافة بوزارة الثقافة	الجمعيات الأهلية و الهيئة العامة للاستعلامات	متواجد	زيادة الموازنة المدرجة تدريجيا

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تنظيم مسابقات إعلامية و قوافل فنية (رسم –كاريكاتير –مجلات حائط) عن زواج القاصرات في وجدان الشباب	عدد المشاركين من الشباب و الاهالي	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	قصور الثقافة بوزارة الثقافة	الجمعيات الأهلية و الهيئة العامة للاستعلامات	متواجد	زيادة الموازنة المدرجة تدريجيا
	تأسيس موقع الكتروني للأنشطة الاستراتيجية و تسويقها من خلال الإعلام	عدد الزوار للموقع و ارائهم	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	المجلس القومي للسكان	الجمعيات الأهلية و الهيئة العامة للاستعلامات و الأمومة و الطفولة و المرأة	متواجد	لا يوجد
	برامج التوك شو و الدراما	عدد المشاهدين للبرامج	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	الهيئة العامة للإستعلامات و المجلس القومي للسكان	وزارة الإعلام و الثقافة و القطاع الخاص من القنوات الخاصة و الفضائية	متواجد	الدعم الإعلامي
	استخدام الصحف المحلية لإلقاء الضوء على الظاهرة	عدد المقالات وتوزيعها	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	مكتب الإعلام بالمحافظة مع المكتب الإقليمي للمجلس القومي	الجمعيات الأهلية و نقابة الصحفيين	غير كافي	الدعم الإعلامي

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
					للسكان			
	استغلال مواسم المشاهدة المكثفة كشهر رمضان لبث دراما تناقش القضية او الاعلان عن مخاطرها	عدد و أنواع البث و مدى استجابة الجمهور	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية و الزواج المبكر	وزارة الثقافة والهيئة العامة للاستعلامات	المجلس القومي للسكان	غير كافي	الدعم الإعلامي
	استخدام رموز الفن والإعلام للحديث عن مخاطر القضية	عدد المهتمين من رموز الإعلام بالقضية	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية والزواج المبكر	الهيئة العامة للإستعلامات و القومي للطفولة و الامومة	المجلس القومي للسكان	غير كافي	الدعم الإعلامي
	تنشيط مسرح القرية، و عرض القضية من خلالة بمختلف جوانبها	عدد المسرحيات التي تم عرضها و عدد المشاهدين	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية والزواج المبكر	وزارة الثقافة والهيئة العامة للإستعلامات	الجمعيات الأهلية	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	استخدام المرشدين الزراعيين في عمليات رفع الوعي بالقضية من خلال المدارس الحقلية	عدد الفصول و الحاضرين و مدى تغير المعلومات و المفاهيم	3 سنوات الأولى	تغيير النظرة إلى القضية السكانية والزواج المبكر	وزارة الزراعة	الجمعيات الأهلية	متواجد	**مشروع تطبيقي**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	وجود الزائرات الصحيات بالمدارس بصفة مستمرة .	إنخفاض معدلات الإصابة بالأمراض المعدية .	3 سنوات الأولى	وعى صحى و حقوقى	الصحة والتعليم	المجلس القومى للأمومة و الطفولة و مؤسسات المجتمع المدني	متواجد	**مشروع تطبيقي**
	نشر الوعي حول أهمية المشورة و فحص المقبلين على الزواج من خلال الأعلام الجماهيرى والمباشر	زيادة وعيو اهتمام الشباب بضرورة فحص ما قبل الزواج من خلال البحوث الميدانية	3 سنوات الأولى	نسبة الذين أجروا الفحص فعلياً من الحاصلين على الشهادة	وزارة الصحة والسكان والجمعيات الأهلية – الهيئة العامة للإستعلامات	الهيئة العامة للإستعلامات – المجلس القومى للسكان – وزارة الثقافة – وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالي – وزارة الشباب والرياضة	متواجد	لا يوجد
	تنفيذ زيارت منزلية لرفع الوعى و زيادة الطلب على الخدمة الصحية المجهة للشباب و المراهقين	زيادة الطلب على الخدمة	3 سنوات الأولى	وعى صحى وحقوقى	وزارة الصحة والسكان الجمعيات الأهلية (الرائدات الريفيات)	الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الأعلام – الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال	متواجد	**مشروع تطبيقي**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
أعمال المتابعة و التقويم	تطبيق نظام المتابعة و التقويم بما فيها الاتفاق على النماذج و التقارير و المؤشرات التي يتم تجميعها من الجهات المختلفة	عدد و نواحي القياس	من الثالثة مستمر	آليات مستدامة للمتابعة و التقويم	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	أعمال متابعة تنفيذ الأنشطة عن طريق حضور نماذج من الأنشطة للتأكد من جودتها	تقارير المتابعة	من الثالثة مستمر	وضوح الايجابيات و ما يحتاج إلى تحسين	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	أعمال تجميع و تحليل ما تم من الأنشطة	تقارير المتابعة	من الثالثة مستمر	وضوح الايجابيات و ما يحتاج إلى تحسين	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	استخدام الباحثين الميدانيين في رصد التقاليد و العادات الثقافية كل عام على مستوى المحافظة	تقارير البحوث	من الثالثة مستمر	بحوث لها علاقة بمشاكل التنفيذ و قياس النتائج و يتم مناقشتها على مستوى الإدارة و المحافظة	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	تنظيم مناقشات بؤرية لجماعات القيادات الطبيعية المجتمعية بالمجتمعات المحلية كل عام على	تقارير الحلقات	من الثالثة مستمر	متابعة تغير المعلومات و المفاهيم	المجلس القومي للسكان و	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	مستوى كل قرية				الإقليمي			
	استكمال نماذج أعداد الزيجات بالسن على مستوى المحافظة	أعداد و نسب الزيجات	من الثالثة مستمر	متابعة تغير المعلومات و المفاهيم	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل و تدريب المشاركين**
	عمليات تقييم عدد المستفيدين من فرص عمل جديدة	الأعداد و النسب	من الثالثة مستمر	متابعة توافر فرص العمل و زيادة الدخل	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	عمليات تقييم دور الدعم الاقتصادي في بقاء البنات في المدارس	تقارير البحوث	من الثالثة مستمر	متابعة توافر فرص العمل و زيادة الدخل	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**
	المؤتمر السنوي لتقويم الأنشطة و تحديد ما سيتم في العام التالي	تقارير و بحوث و مناقشات	من الثانية مستمر	توصيات يتم الأخذ بها في خطة العام التالي	المجلس القومي للسكان والإقليمي	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	استخدام الباحثين الميدانيين في رصد التقاليد والعادات الثقافية من خلال بحوث اجتماعية	بحوث اجتماعية و نتائج تصف المجتمع	3 سنوات الأولى	متابعة تغير مفاهيم المجتمع	وزارة الشئون الاجتماعية والجامعات والجمعيات الأهلية		متواجد	**مشروع تطبيقي**
	تنظيم مناقشات بؤرية لجماعات القيادات الطبيعية المجتمعية بالمجتمعات المحلية		3 سنوات الأولى		المجلس القومي للسكان والإقليمي		متواجد	**مشروع تطبيقي**
المرحلة الثالثة **(استهداف المحافظات حيث تتفاقم الظاهرة) (نهاية السنة الثانية لمدة 3 سنوات)**								
هدف هذه المرحلة هو نقل لأساليب العمل التي تم تجربتها في إدارة أو إدارتين إلى 7 محافظات على مستوى الجمهورية في جميع إدارات هذه المحافظات بالإضافة إلى تطوير أساليب المتابعة و التقويم، و خاصة فيما يختص بأساليب الحوكمة من الجهات المختلفة من خلال المجلس القومي للان، و آليات تحضير، و استكمال، و نشر تقرير سنوي عن وضع قضية الزواج المبكر في جمهورية مصر العربية								
إعداد خطة العمل الإقليمية بكل محافظة	تكوين اللجنة التنفيذية الدائمة للتنسيق بين الجهات المختلفة على مستوى المحافظة و الإدارات المعنية	لجنة ممثلة للهيئات و الوزارات و المجتمع المدني	نهاية السنة الثانية	مجموعة متكاملة التعاون مع المكتب الإقليمي للسكان	ديوان عام المحافظة	المكتب الاقليمي للمجلس القومي للسكان	متواجد	لا يوجد
	إعداد العاملين من الجهات المختلفة للعمل و اتخاذ جميع الإجراءات لرفع قدرات العاملين المشاركين من المحافظة و الإدارات التابعة لها	ار تفاع قدرات المجموعة للعمل كفريق	الثانية و الثالثة	فريق أكثر قدرة على العمل من أجل الحد من الظاهرة	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	ممثلي الوزارات والهيئات والجمعيات الأهلية	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	الإعداد و التنفيذ لقياس نسب الزواج المبكر و انتهاكات حقوق الطفل كجزء من منظومة متكاملة للقياس على مستوى الجمهورية	معرفة نسب الزواج المبكر و نسب انتهاك حقوق الأطفال	الثانية و الثالثة	نسب الزواج المبكر	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	المجلس القومي للطفولة و الامومة و الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والمركز الديموجرافي	متواجد	لا يوجد
	إعداد خطة للمحافظة و كل إدارة من إداراتها للعمل لمدة 3 سنوات ومع تفاصيل السنة الأولى	اختيار مجموعة التدخلات المناسبة من مجموعة التدخلات المقدمة من الوزارات و الجمعيات الأهلية كما هو موضح بالنموذج	الثالثة	استكمال خطة متكاملة موضحا بها الأدوار ومواعيد و اساليب ومؤشرات القياس	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	ممثلي الهيئات والوزارات على مستوى الإدارة والجمعيات الأهلية	متواجد	لا يوجد
أعمال التنفيذ في المراكز	إعداد المكتب الإقليمي للمجلس القومي للسكان و المجلس الإقليمي لمتابعة أعمال الخطة مع الوزارات	اعداد الكوادر البشرية بالمكتب لمتابعة تنفيذ الخطة	الثالثة	فريق عمل معد على مستوى الإدارة	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	ديوان عام المحافظة	متواجد	زيادة الميزانية
	تحويل الخطة الثلاثية إلى خطة سنوية مقسمة إلى أجزاء ربع سنوية	تواجد خطط تنفيذية واقعية و معروفة للجهات المختلفة	من الثالثة مستمر	خطط تنفيذية ربع سنوية	اللجنة المكونة على مستوى المراكز	اللجنة المكونة	متواجد	**إعداد أنظمة العمل وتدريب المشاركين**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
	تنفيذ الخطط الربع سنوية	تقارير ربع سنوية	من الثالثة مستمر	متابعة و تعديل في الخطة للوصول إلى الأهداف	اللجنة المكونة على مستوى المراكز	اللجنة المكونة	متواجد	لا يوجد
	تقوم مجموعات العمل على مستوى الإدارات باختيار و تطويع الأنشطة التالية، و التعاون فنيا و ماليا مع الوزارة المختصة من أجل تنفيذ الأنشطة بما يعود ايجابا على انخفاض معدلات الزواج المبكر، و تحسن الخصائص السكانية، و ذلك طبقا لما يتم تقويمة في النموذج التطبيقي							
أعمال المتابعة و التقويم و التقارير	تقوم مجموعات العمل على مستوى المركز بتنفيذ أعمال المتابعة و التقويم بناءً على النموذج التطبيقي و الدروس المستفادة منه							
المرحلة الرابعة **(استهداف جميع محافظات الجمهورية) من السنة الثالثة إلى نهاية الخطة و تستمر في التي تليها**								
تهدف هذه المرحلة إلى نشر الآليات و الخبرات التي تم تحصيلها لاستهداف قضية الزواج المبكر، و الممارسات غير القانونية على مستوى الجمهورية، باستخدام آليات التكامل و التمويل، التي تم تطبيقها على النموذج التجريبي، و في الأماكن التي تنتشر بها القضية مما يؤدي إلى خلق وعي مجتمعي جديد يؤثر ايجابيا في مفهوم و شكل الأسرة، و يؤكد على جودتها أكثر من عددها، و وجوب إعداد الفتيان و الفتيات لهذا الدور قبل الإسراع بالزواج، و بالتالي المباعدة بين الولادات من أجل صحة الام و الطفل، و القدرة على اعطاء الأطفال الفرصة في التعليم، و الطموح إلى حياة افضل								
دور اللجنة المركزية	القيام بتقويم منتصف الخطة للوقوف على أفضل الممارسات و النتائج و أوجه النجاح و الإخفاق و أسبابها		الثالثة و بداية الرابعة	تقويم شامل للمجهودات التي تمت في الثلاث سنوات الأولى للخطة	المجلس القومي للسكان و الإقليمي	المجلس القومي للمرأة و المجلس القومي للطفولة و الأمومة	غير كافي	**مشروع التقويم النصفي**

مراحل تنفيذ أساسية	الأنشطة الأساسية	المؤشرات المبدئية (كمية و نوعية)	فترة العمل	المخرجات	الجهة المسئولة	الجهات المساعدة	التمويل من ميزانية الدولة	الفجوة وطريقة معالجتها
إعداد خطة العمل الإقليمية بكل محافظة	تكوين اللجنة التنفيذية الدائمة للتنسيق بين الجهات المختلفة على مستوى المحافظة و مراكزها التي يتم العمل بها	تقوم اللجنة بالتعاون مع اللجنة المركزية في إعداد العاملين و نقل منظومة العمل استعدادا للتنفيذ بكل مركز						
أعمال التنفيذ في المركز	تتم الأعمال باختيار أفضل الأنشطة لتحقيق الأهداف آخذين في الاعتبار التقويم النصفي للخطة	المؤشرات سابقة الذكر	من الرابعة لنهاية الخطة	المخرجات سابقة الذكر	اللجنة المكونة على مستوى كل مركز		متواجد	لا يوجد
	تقوم مجموعات العمل على مستوى المراكز باختيار و تطويع الأنشطة التالية، و التعاون فنيا و ماليا مع الوزارة المختصة من أجل تنفيذ الأنشطة بما يعود ايجابا على انخفاض معدلات الزواج المبكر، و تحسن الخصائص السكانية، و ذلك طبقا لما يتم تقويمه في النموذج التطبيقي، و ما تم في نشر النموذج في الأماكن التي تتزايد بها الظاهرة							

ملحوظات هامة:

1- المؤشرات المذكورة بالخطة التنفيذية هي مؤشرات مبدئية قائمة علي مجموعات المؤشرات الحالية بالهيئات المختلفة و سيتم مراجعتها من خلال وضع الخطة المتكاملة للمتابعة و التقييم

2- الانشطة المذكورة تتضمن ما يتم حاليا و يمكن البناء علية بشكل مختلف لتحقيق تغيير كافي بالمفاهيم علي ان يتم اعادة النظر في الخطة التنفيذية بعد كل عام من التنفيذ بناءا علي ما يتضح من اعمال المتابعة و التقييم.

الجدول 1: اكواد تحديد الفجوات الفنية و التمويلية بالخطة التنفيذية

اكواد التمويل	
الكود	التعريف
باللون الاحمر	يوجد ميزانية و لكن هناك حاجة إلى دعم فني لا يوجد لة ميزانية في السنتين الأوليتين
باللون البرتقالي	يوجد ميزانية و لكن هناك حاجة لاستخدامها بطريقة مختلفة لا تحتاج إلى دعم
غير كافي	يوجد عجز في التمويل و حاجة إلى الدعم الفني معا
اللون الاسود	الميزانية متواجدة والنشاط موجود

تم تحديد اكواد التمويل للخطة الاستراتيجية بناءا علي اجتماعات دارت بين مديري البرامج الفنية بالجهات الحكومية المختلفة و مسئولي وزارة المالية و وزارة التخطيط و ذلك للوقوف علي امكانية استغلال البنود الحالية الخاصة ببرامج رعاية الطفل و النهوض بالمرأة بالادارات المختلفة داخل كل مؤسسة من المؤسسات المذكورة اعلاه. حيث تم الاتفاق علي توظيف البرامج الحالية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالخطة التنفيذية للاستراتيجية في فترة الاعداد.

و ذلك علي ان تقوم الجهات المختلفة في العام التالي بالتقدم لإضافة بنود اخرى و طلب ميزانية مختلفة حسب ا لحاجة عند انتهاء فترة الاعداد طبقا للاستراتيجية.

الجدول 4: مقترح تمويل الفجوات التمويلية

الفجوات التمويلية	الجهات التي يمكن أن تساهم في سدها
انتشار مدارس صديقة للبنات و الفصل الواحد و التركيز على الريف والمناطق النائية (المدرسة المجتمعية) توفير 5 آلاف مدرسة (فصل) مجتمعية بواقع 1000 كل عام .	المشاركة المجتمعية و المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص و اليونيسيف
إنشاء مدارس مجتمعية، بمواصفات خاصة للسيدات المتزوجات اللاتي تسربن بسبب الزواج تتناسب مع ظروفهن المجتمعية .	المشاركة المجتمعية والمسئولية المجتمعية للقطاع الخاص واليونيسيف
توفير الوجبة المدرسية من خلال التركيز على: 1- للمرحلة الإعدادية و الثانوية و استغلال التعليم الفني الزراعي في توفير العدد الكافي من الفطيرة المدرسية لصالح مشروع رأس المال الدائم. 2- وضع و متابعة المعايير الصحية للوجبات	المشاركة المجتمعية و المؤسسات المصرية و المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص و اليونيسيف و الفاو
توفير سبل الأمن بالتنسيق مع الجهات المعنية	المشاركة المجتمعية و المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص و ميزانية الدولة و الجمعيات الأهلية
إنشاء مشروعات صغيرة و ربطها بصناعات أكبر داخل مناطق انتشار القضية	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
تطوير مشروعات لإحياء الحرف التراثية، و تسويقها و مبيعاتها	المشاركة المجتمعية و المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص و الجهات المانحة
استخدام إدارات التنمية الزراعية في استهداف الأسر أكثر فقرا في المناطق الريفية لتعبئة و تغليف المنتجات الزراعية	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
تطوير مشروعات داخل الإدارة بما يتناسب مع قدراتها آخذين في الاعتبار خريطة مصر التنافسية	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
توفير أخصائى لتقديم الخدمة الصحية، و المشورة للشباب و المراهقين مرتين في الأسبوع لتدريب مقدمى الخدمة على رأس العمل و علاج الحالات التي تحتاج أخصائيا.	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
استخدام إدارات التنمية الزراعية في استهداف الأسر الأكثر فقرا في المناطق الريفية؛ لتعبئة و تغليف المنتجات الزراعية	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
تطوير مشروعات داخل الإدارة بما يتناسب مع قدراتها آخذين في الاعتبار خريطة مصر التنافسية	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)
توفير الوجبة المدرسية من خلال التركيز على 1- استغلال التعليم الفني الزراعي في توفير العدد الكافي من الفطيرة المدرسية لصالح مشروع رأس المال الدائم. 2- وضع و متابعة المعايير الصحية للوجبات	المشاركة المجتمعية و المؤسسات المصرية و المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص و اليونيسيف و الفاو
توفير أخصائى لتقديم الخدمة الصحية و المشورة للشباب و المراهقين مرتين في الأسبوع لتدريب مقدمي الخدمة على رأس العمل، و علاج الحالات التي تحتاج أخصائيا	عمليات تنسيق أكثر فاعلية بين شركاء التنمية (لجنة تنفيذ الاستراتيجية)

مرفقات

الشق القانوني و الدستوري للزوج المبكر

تحديد سن و توثيق عقود الزواج

الزواج هو المقوم الأول للأسرة، كونها هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع، و لذلك عُني القرآن الكريم و السنة النبوية ببيان أحكامه، و بينا كيف تتكون الأسرة، و جعل الزواج مودة و رحمة، و تولى الله سبحانه و تعالى بيان من تحرم من النساء و من تحل، و بين حقوق الزوجين، و ما لكل منهما على صاحبه، و أن الحقوق بمقدار الواجبات، و أنها متقابلة، و أنها ما أعطيت إلا للتمكين من أداء الواجبات.

تعريف و توضيح ماهية الزواج

عُرف الزواج بأنه: "عقد يفيد حل العشرة بين الرجل و المرأة؛ بما يحقق ما يقتضيه الطبع الإنساني"،

أو هو: "ميثاق شرعي بين الرجل و المرأة– غايته إنشاء أسرة مستقرة، برعاية الزوج– على أسس تكفل لهما تحمل أعبائها بمودة و رحمة، وتعاونهما مدى الحياة، و يحدد ما لكليهما من حقوق، و ما عليهما من واجبات".

و يشترط للزواج عدة شروط أساسية، منها:

- **أولاً : شرط الانعقاد:** اتحاد مجلس الإيجاب و القبول، و مفاده: أنه لا ينعقد الزواج إلا بإيجاب و قبول صادرين عن رضا تام، و أن يكونا في مجلس واحد، و ألا يكون أحد العاقدين فاقد الأهلية.
- **ثانياً : شروط الصحة:** و هي الشروط التي لا يعتبر العقد بغيرها قائماً، و معترفاً به؛ من قبل المشرع، و منها: أن تكون المرأة محلا للعقد، و ذلك بألا تكون محرمة على الزوج– تحريما مؤقتا، أو مؤبداً– و كذلك ينبغي حضور شاهدين– عاقلين، بالغين وقت إبرام العقد.
- **ثالثاً : شروط النفاذ** : و هي الشروط التي لا تنفذ أحكام العقد على كل من عاقديه بغير وجودها، و يستمر العقد موقوفا عند بعض الفقهاء؛ إذا لم تتوافر هذه الشروط، و لكي يصبح العقد نافذاً؛ فيشترط لنفاذ العقد: أن يكون من تولى إنشاؤه له (العاقدين) حراً، عاقلاً– أصيلاً إن كان يعقد لنفسه، أو نائباً عن الأصيل بإنابته حقيقة، أو بإنابة شرعية .
- **رابعاً : شروط اللزوم** : و هي الشروط التي لا يلزم العقد كلا من طرفيه؛ إلا بتوفرها، و بغيرها: يكون لأحد العاقدين أن يفسخ العقد لا أن ينهيه.

قواعد إثبات عقد الزواج

- مما سبق، نجد: أن لعقد الزواج شروطا، سواء: شروط انعقاد، أو صحة، أو نفاذ، أو لزوم، على النحو سالف الذكر، و ليس من بينها أن يكون موثقاً، أو مسجلاً، أو مكتوباً، أو محرراً على يد الموثق، بل إنه متى إستوفى تلك الشروط؛ أصبح الزواج منعقداً، و صحيحاً شرعاً. إلا أنه من المقرر شرعاً لولي الأمر؛ أن يمنع قضاته سماع بعض الدعاوى، و أن يقيد السماع بما يراه من القيود؛ تبعاً لأحوال الزمان، و حاجة الناس، و صيانة الحقوق من العبث و الضياع، و حيث إن قوانين الأسرة المتعاقبة قد اشتملت على هذا القيد– و هذه القيود كان لها عظيم الأثر في حفظ، و صيانة حقوق الأسرة. و لما كان توثيق الزوجية له من المزايا، و عظيم الأثر ما يفوق مثالبه؛ بل تكاد تكون المقارنة بين المزايا، و المثالب مجحفة؛ لرجحان كفة ميزان المزايا، لاسيما و أن عامة الناس قد لمسوا تلك المزايا، و علموا بها، و بما تجلبه من نفع، و استقرار للأسرة، و منع تعريض أفرادها، و كيانها للضياع.

الوضع القانوني للزواج المبكر في قوانين الدول العربية

- على الرغم من وجود اتجاه عام نحو رفع الحد الأدنى لسن الزواج في الدول العربية، إلا أن الزواج المبكر مازال منتشراً في كثير من المناطق. ففي كثير من دول هذه المنطقة ينخفض السن القانونية للزواج، و يقف الزواج المبكر عقبة في سبيل مواصلة الفتاة لتعليمها، كما يؤدي إلى تعطيل طاقات المرأة؛ للمشاركة في عملية التنمية، إضافة إلى

زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية، و العلاجية؛ نتيجة للأمراض التي تتعرض لها الفتاة نتيجة الزواج المبكر، ويؤدى الحمل المبكر إلى مخاطر جسيمة على صحة الأم المراهقة، إضافة إلى عدم استعداد الفتيات في هذه السن المبكرة لدور الأمومة. و قد عرفت بعض الدول تقدماً ملحوظاً في منع الزواج المبكر، و نلاحظ وجود تفاوت في تحديد السن الأدنى للزواج ما بين 16، 17، و18 سنة. ففي **الأردن، تونس، الجزائر، عمان، قطر و المغرب** يتحدد سن الزواج 18 سنة للجنسين، ماعدا قطر فقد حددت سن 18 سنة للذكور و16 سنة للإناث. و حددت الجزائر السن الأدنى للزواج 19 سنة، في حين أشارت **السودان** إلى وجود قانون يمنع زواج القاصر؛ دون أن تحدد سن القاصر، و تعمل **سوريا** على رفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات من 17 سنة إلى 18 سنة ". و قد صدر في **البحرين** قرارا وزرايا يتضمن عدم جواز عقد الزواج أو المصادقة عليه لمن هم دون 15 سنة للإناث و18 سنة للذكور. و رغم هذا الاهتمام التشريعي إلا أن سن الزواج ما يزال صغيراً، و لا يرتبط تحديده بمتغيرات أخرى هامة، مثل: التعليم. فالسن الذي يتحدد للزواج هو سن الالتحاق بالجامعة تقريباً، و من ثم فيمكن أن يكون الزواج سبباً في التوقف عن التعليم، أو عدم الاستمرار فيه. و تعمل **اليمن** على دعم و مناصرة مشروع النص القانوني الخاص بتحديد سن الزواج، و الذي تمت مناقشته داخل البرلمان. كما تم أيضاً صدور تعميم وزاري من وزارة العدل إلى الأمناء الشرعيين؛ بمنع عقد قران أي شخص لم يكمل سن 17 سنة.

- و جاء دستور مصر 2014 ليؤكد في فقرات عديدة على: أُسس الكرامة، و العدل، و الكفاءة، و الفرص المتساوية المستندة إلى منهج الحقوق الأساسية لكل إنسان– و خاصة الأطفال الذين يقعون ضحية للإساءة أو الإهمال، و جاءت فقراته؛ لتعزز من: قيم الولاء و الانتماء للنساء و الأطفال، و تحفزهم على المشاركة الفعالة، و تحسين الفرص المتاحة لهم، مع الأخذ بعين الاعتبار: تلبية احتياجاتهم المرتبطة بخصائصهم الجسدية و النفسية، و تربيتهم الروحية و الأخلاقية، و القيم الثقافية، التي يجب أن يُنَشَّأ عليها الأطفال، و جاء ذلك واضحا في المادة 11 و المادة 19 و المادة 80
- **المادة 11** : حيث ورد بها "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة و الرجل، في جميع الحقوق المدنية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية؛ وفقا لأحكام الدستور.
- و تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة؛ بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة، و وظائف الإدارة العليا في الدولة، و التعيين في الجهات و الهيئات القضائية دون تمييز ضدها.
- و تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، و تكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة و متطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية و الحماية للأمومة و الطفولة، و المرأة المعيلة، و المسنة، و النساء الأشد احتياجا"
- **المادة 19** : حيث ورد بها " التعليم حق كل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، و الحفاظ على الهوية الوطنية، و تأصيل المنهج العلمي في التفكير، و تنمية المواهب، و تشجيع الابتكار، و ترسيخ القيم الحضارية و الروحية، وارساء مفاهيم المواطنة، و التسامح، و عدم التمييز، و تلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم، و وسائله، و توفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية.
- والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحل التعليم المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون.
- وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
- وتشرف الدولة عليه؛ لضمان التزام جميع المدارس و المعاهد العامة، و الخاصة بالسياسة التعليمية لها "

- **المادة 80** : حيث ورد بها " يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، و لكل طفل الحق في اسم، و أوراق ثبوتية، و تطعيم إجباري مجاني، و رعاية صحية، و أسرية أو بديلة، و تغذية أساسية، و مأوى آمن، و تربية دينية، و تنمية وجدانية، و معرفية.
- وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتأهيلهم، و اندماجهم بالمجتمع.
- وتلتزم الدولة برعاية الطفل و حمايته من جميع أشكال العنف و الإساءة و سوء المعاملة، و الاستغلال الجنسي، و التجاري.
- لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز الطفولة حتى السادسة من عمره، و يحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن اتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.
- كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم و الشهود. و لا يجوز مساءلة الطفل قانونيا أو احتجازه؛ إلا وفقا للقانون و للمدة المحددة فيه، و توفر له المساعدة القانونية، و يكون احتجازه في أماكن مناسبة، و منفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. و تعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

المشكلة محل البحث:

تنقسم ظاهرة الزواج المبكر إلى ثلاثة محاور رئيسة:

1. زواج الصفقة (الإتجار في الأطفال).
2. الزواج المبكر بين المواطنين (العادات).
3. الزواج بين أطفال الشوارع.

أولا : المحورين الأول و الثالث:

نظمتهما المادة 291 من قانون العقوبات، ويؤخذ على هذا النص عدم تفعيله بشكل واسع وقوي؛ لكون كثير من الذين يوقعون أنفسهم تحت طائلتها في القانون يحتاجون إلى توعيتهم؛ لكون جريمة الإتجار في الأطفال غير معلوم أشكالها المختلفة.

- **شكل الإتجار في الأطفال بالزواج المبكر وفق هذا النص**

1- هو زواج الأطفال أو استغلال مسمى الزواج في إبرام زيجات؛ لفتيات دون السن القانونية، و(أو) المقترن بتزوير وثائق؛ لإثبات السن بغرض الانتفاع من الزيجات مقابل أموال، أو مزايا أو استغلال حالة الاستضعاف، سيما إذا تمت من خلال وساطة سماسرة متخصصين (استغلال جنسي و تجاري).
2- أطفال الشوارع المقترن باستغلال الأطفال بأى شكل من أشكال الاستغلال التجاري أو الجنسي.

ثانيا : القانون 103 لسنة 1976 (توثيق الزواج من أجانب) و يلاحظ على هذا القانون

1- أنه أجاز بفارق سن بين المصرية المتزوجة من أجنبى بما لا يجاوز خمسة و عشرين عاما، و هذا فارق كبير جدا، و لابد من تعديل التشريع؛ لتقليص هذا الفارق ليكون على أقصى حد خمسة عشر عاما على أكثر تقدير.
2- خلو القانون من إيداع الزوج الأجنبى ضمانا ماليا؛ باسم الزوجة في أحد البنوك، كضمان لكون هذا الزواج حقيقيا، و ليس بغرض الإتجار.
3- لابد من حذف تفويض وزير العدل؛ من تجاوزه عن بعض، أو كل الشروط التي وضعها القانون بحيث يكون القانون نافذا بدون أي استثناءات .

4- عدم النص في هذا القانون على سن محددة؛ للشروع في بدء توثيق الزواج، ولكنه إكتفى بأن القاعدة العامة- في قانون الأحوال المدنية- قد حددت هذا السن؛ فلذا وجب النص به صراحة على بدء سن الزواج.

ثالثا : المحور الثالث : الزواج المبكر طبقاً للعادات:

نظمته المادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية رقم 143 لسنة 1994و حيث إنه فيما يتصل بالسن المقررة لتوثيق عقد الزواج؛ فإن نص المادة سالفة الذكر موجه إلى جهات التوثيق فقط؛ لكون النص قد أورد صراحة عبارة – أنه لا يجوز توثيق – دون أن يتطرق إلى إبرام أو مباشرة العقد، و نص المادة 17 من القانون رقم 1 لسنة 200 موجه إلى القضاة فقط؛ لكونه نص على عبارة- عدم قبول الدعوى- و لكن يلاحظ أن بين النصين تعارض؛ فالنص الأول: قرر أن: توثيق العقد ب 18 سنة للجنسين؛ و أما النص الثاني: فقد قرر أنه لا تقبل الدعوى الناشئة عن عقد الزواج؛ إذا كانت سن الزوجة تقل عن 16 سنة، و هنا لابد من توحيد النصوص- و هذان النصان بهذا الاعتبار لا يمسان العقد؛ إذا ما تم مستوفياً أركانه، و شروطه الشرعية، و كيفية انعقاده صحيحا على نحو ما سبق بيانه؛ فلا يسوغ الادعاء بأن مسألة السن أصبحت بمقتضى كل منهما ركنا أساسيا في عقد الزواج. و إنما هو نهي موجه فقط إلى الموظف الذي يباشر تحرير وثائق عقد الزواج؛ بحكم وظيفته بألا يقوم بهذه المهمة إلا لمن يكون قد بلغ السن المذكورة من الذكور و الإناث، و من ثم، فإن انعقاد الزواج شرعا- متى جرى بشروطه المفصلة- لا يتوقف- وفق نص المادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية- على بلوغ الزوجين، أو أحدهما سناً معينه، و إنما تحديد سن الزوج و الزوجة بثماني عشرة سنة، كما جاء في القانون في ذاته، و بمبرراته أمراً تنظيمياً و ليس حكماً موضوعياً من أحكام عقد الزواج، و لا من شروط انعقاده و صحته، فتلاحظ تقصير بعض الآباء في القيام بواجبهم في حماية بناتهم، و التحايل على النصوص القانونية القائمة، و السابق سردها، بأن يقوم الموثق بإبرام عقد زواج بين زوجين؛ لم يبلغا أو يبلغ أحدهما السن المقررة قانونا (18 سنة ميلادية) ، ثم ينتظر حتى يبلغ السن القانوني، و يقوم بعد ذلك بتوثيق العقد أخذاً بظاهر عبارات النص، من أنه: لا يجوز توثيق العقد دون التطرق إلى إبرامه أو انعقاده، فضلا عن قيام آباء آخرين بإجراء عقود زواج عرفية بأنفسهم بين من لم يبلغا، أو يبلغ أحدهما السن المقررة، أو كتابتها عن طريق محام، و لا يتم توثيق تلك العقود أمام الجهات المختصة بالتوثيق إلا بعد بلوغ الطرفين السن المقررة قانونا. دون الإعتداد بأي مشكلات قانونية، أو صحية، أو اجتماعية قد تنشأ بموجب هذه الزيجات الخارجة عن إطار القانون؛ من وفاة أحد الزوجين بعد إتمام العقد العرفي، أو انفصالها بالطلاق، و قبل بلوغ سن التوثيق القانوني للعقد، و ما قد يترتب على ذلك من ضياع حقوق الزوجة، و كذا الطفل إن كان هناك ثمرة لهذه الزيجة، و خلاف ذلك من المشكلات العملية العديدة؛ التي تظهر يوميا نتيجة الخروج عن إطار القانون.

و لما كان للعقوبة الجنائية غايتان، و جناحان تظللان المجتمع، و هما الردع العام لكافة أفراد المجتمع؛ بتحذيرهم من ولوج طريق ارتكاب الجريمة، و كذا الردع الخاص، و ذلك بمعاقبة كل من أقدم، و ارتكب جريمة مؤثمة جنائيا. و لذلك؛ تحتم إعادة النظر في نص المادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية الذي إرتكن فقط إلى العقوبة التأديبية فقط؛ دون التطرق إلى العقوبة الجنائية، و تحتم قطع طرق التحايل على نص المادة، و عقاب من يخرقها.

و يتم تفعيل المادة 227 من قانون العقوبات؛ لتعويض النقص التشريعي في مواجهة هذه الظاهرة، و لكن هذه المادة تواجه فقط ظاهرة تزوير المأذون لبيانات أحد الزوجين في وثيقة الزواج .

تلاحظ خلو قانون الأحوال الشخصية من نصوص تنظم عملية الزواج كاملة؛ على الرغم من تنظيمه للطلاق، و الخطبة، و الشبكة، و المهر؛ مما يتعين معه التدخل التشريعي بوضع تنظيم قانوني لعملية الزواج، و **تلاحظ أن لائحة المأذونين**

لم تشترط أن يكون المأذون هو الشخص المعني بتوثيق عقود الزواج و الطلاق، و لم تقصر هذه المهنة عليه فقط، دون غيره من أشخاص يمكن لهم إبرام عقود الزواج، مثل المحامى، و من ثم يجب قصر إبرام و توثيق العقود على المأذون، و لا يعتد بأي عقد يبرم بمعرفة أي شخص آخر إلا في إثبات واقعة النسب، و استخراج شهادات ميلاد الأطفال.

سبل حل هذه المشكلة:

من خلال محورين رئيسين، وهما:

أولا : حماية الأطفال و مساعدتهم و تقديم الخدمات اللازمة, و تطوير التشريعات.

ثانيا : المحاكمة و الملاحقة الجنائية، و ذلك من خلال الشراكة مع المجتمع المدني، و المنظمات غير الحكومية على نحو ما سيرد تفصيلا في الخطة التنفيذية.

النهج القائم على الحقوق والنهج التشاركي

أولا : النهج القائم على الحقوق

الحق هو شئ مكفول لكل إنسان، و هو ما يُمكنه من العيش بكرامة، و تلتزم الحكومة بتطبيقه، بينما الحاجة: هي تطلع ربما يكون شرعياً، و لكنها ليست بالضرورة مرتبطة بالتزام الحكومة بتلبيتها، و يعتمد **النهج القائم على الحقوق على عدة محاور منها:**

- المشاركة: و هى العمل على خلق قنوات مشاركة للفقراء والمحتاجين، و كذلك توفير الوقت، و المصادر اللازمة؛ لتنمية القدرات المطلوبة.
- المحاسبية: قيادة موضوعية؛ لتحديد المسئوليات.
- تنمية القدرات: البدء من نقاط القوى الموجودة، و الحلول التي يجب الأخذ، بها مع استهداف مناطق الضعف و العجز، و تضمين عناصر رؤية المجتمع المدني.
- المساواة و عدم التمييز، والاهتمام بالفئات الأكثر عرضة لانتهاك حقوقها، و تجهيز قاعدة بيانات حقيقية منفصلة عنهم .
- التمكين: العمل على استهداف القدرات المطلوبة؛ للمطالبة بالحق و ممارسته، بناءً على نقاط القوى و الحلول و نقاط الضعف و العجز الموجودين بالفعل.
- الارتباط بمعايير حقوق الإنسان، و التركيز على رصد نتائج التقدم، و تقويم المخاطرة الناجمة عن خطوات التراجع.

نهج الاحتياجات الأساسية، و النهج المبني على الحقوق[4]:

يمثل النهج القائم على الحقوق الإطار الذي يدمج: قواعد، و مبادئ، و معايير، و أهداف النظام الدولي لحقوق الإنسان؛ حيث يخطط لعمليات التنمية، و يهتم بمحاولة تحسين أوضاع الناس، مع التركيز على احتياجاتهم، و مشاكلهم، و إمكاناتهم المختلفة. فالحقوق يتم إدراكها (احترامها، و حمايتها، و تيسيرها، و تحقيقها)، و تنطوي الحقوق دائما على التزامات، أو واجبات متلازمة. حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، متكاملة فلا يوجد شئ اسمه: حق أساسي، و لكي يمكن تنفيذ نهج مبني على الحقوق؛ يتعين العمل على ما يلي:

– تحديد المطالب الحقوقية لدى أصحاب الحق.

– تعريف الملتزمين بواجباتهم، و الالتزامات الواقعة.

– معالجة أسباب عدم إدراك تلك الحقوق.

– وضع الاستراتيجيات لبناء قدرات المسؤولين عن الحقوق، و كذلك لدعم قدرة الملتزمين بالواجبات على الوفاء بالتزاماتهم.

إن اعتماد النهج القائم على الحقوق؛ بغرض التعامل مع مشاكل الأطفال؛ يمثل نقلة نوعية، تخرج من دائرة توفير احتياجات الأطفال الأساسية– إلى اعتماد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، التي تتعهد الدول باحترامها، و تنفيذها. و لكن النقلة لا تقتصر فقط على مجرد التزام الدولة؛ باحترام قائمة حقوق الأطفال، و ضمانها. بل يجب أن تتضمن رؤية محددة؛ لحقوق الطفل الشاملة.

و يقوم النهج القائم على الحقوق على ثلاثة مبادئ[5]:

- شامل/عام: من حق كل طفل التمتع بحقوقه/حقوقها بحكم أنهم بشر.

[4] مدخل لعملية وضع البرامج من منظور حقوقي في اليونيسيف– "أوربانجونسون"– (غرب و جنوب أفريقيا) قدمت في "اللقاء الدولي الثاني حول الحق في الغذاء في التنمية"،جينيف، 21– 22 أغسطس 2000.

[5] الاتحاد الأوروبي: وكالة الحقوق الأساسية (FRA), تطوير مؤشرات لحماية حقوق الطفل واحترامها والنهوض بها في الاتحاد الأوروبي, نوفمبر 2010.

- غير قابل للتجزئة: لكل الحقوق مكانة مساوية، و لا يمْكن تصنيفها في ترتيب هرمي؛ يختلف هذا عن الإعمال الفعلي للحقوق؛ فبعض الحقوق يمكن الحصول عليها على الفور (على سبيل المثال: الحق في الحصول على اسم، و جنسية) بينما تتطلب الحقوق الأخرى: عملية تدريجية كي تتحقق (على سبيل المثال: الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي). فلا يجوز وضع أيهما كأولوية؛ إذ تعتمد على طبيعة الحقوق ذاتها.
- مترابط: غالباً ما يستند إعمال حق من الحقوق إلى إعمال الحقوق الأخرى؛ فمثلاً: تحقيق تعليم شامل جيد النوعية؛ يحمى الأطفال من الاستغلال الاقتصادي؛ يتطلب تطوير مناهج شاملة أو كلية.

و ليست الحقوق فعلا خيريا ، و لا منحة من المجتمع للأطفال؛ فالحكومات، و المؤسسات التطوعية، و مؤسسات المجتمع المدني والآباء مسؤولون جميعا عن احترام، و نشر، و ترويج هذه الحقوق. و هذا يعني أنه يتعين حماية الخدمات الأساسية المقدمة للأطفال في جميع الأوقات، بما في ذلك، خلال فترات الإصلاح الاقتصادي، و تخفيض العجز في الميزانية.

كما أنه من الضروري التأكيد على أن جميع الأطفال لديهم: نفس حقوق البقاء، و النمو، و التطور، و الحماية، و المشاركة، و أن حقوق الأطفال ليست أقل أهمية من حقوق البالغين، بل الأجدر أن تسبق حقوقُ الأطفال حقوقَ البالغين؛ خاصة في الحالات التي قد يحدث فيها تضارب لأسباب متعددة، منها: عدم الاستقلالية الاقتصادية للأطفال.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الحقوق كاملة؛ إلا عن طريق التمكين و النظر للأطفال كمؤثرين في التحول الاجتماعي، و مشار كين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، و التي تؤثر في حياتهم، و ليسوا كمستفيدين سلبيين للمساعدة و أهداف لعمل الخير.

و يعتمد كل من هذه الحقوق على الآخر، و لا يمكن تجزئتها، و يجب التأكيد على أخذ كل حق في الاعتبار؛ عند إنفاذ حقوق الطفل الأخرى، و أن محددات نمو الطفل لا يمكن فصلها، و أن الفعل في مجال واحد (الصحة) سيؤثر على مجالات التنمية الأخرى (التعليم).

ان تبني منظور حقوق الطفل يقوم بتحويل الفهم التقليدي؛ لأدوار الراشدين كمنفذين؛ لخدمة محددة لدور أوسع، كشركاء في التأثير بفاعلية في مخرجات الأطفال؛ على مستوى المجتمع.[6]

و بالرغم من أهمية التعرف على خصائص القضايا التي تتعلق بالطفل على المستوى القومي عند وضع السياسات و الاستراتيجيات؛ إلا أنه عند التخطيط للطفل؛ يجب التعرف على أبعاد هذه القضايا على المستوى المحلي أيضا. حيث أن حدة المشكلات، و أسبابها، و المعاناة منها تختلف– ليس فقط من محافظة إلى أخرى، و لكنها تختلف أيضا– داخل كل محافظة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر: مشكلة الفقر، و التسرب من التعليم، و الإعاقة، و عمالة الأطفال، و أطفال الشوارع...إلخ.. لا يمكن معرفتها، و حلها بدقة على المستوى القومي أو الإقليمي، أو حتى على مستوى المحافظة، و إنما من الضروري: الاقتراب أكثر من البيئة التي يعيش فيها الطفل و أسرته؛ للحصول على نتائج مرضية، و إلا ستصبح الحلول المنفذة حلولا توافقية؛ تخدم في أحسن الحالات الوضع في المتوسط كما يرى على مستوى المحافظة، وهو الأمر الذي يهدر الموارد، و يقلل من فاعلية الاستهداف للطفل على مستوى مجتمعه المحلي الأكثر قرباً.

[6]The National Children's Alliance and a Right Based Approach: Setting the Context for Discussion and Action. Prepared for the National Children's Alliance by Kathleen Guy under the direction of the Canadian Coalition for the Rights of Children

و بالوضع الحالي و حتى مع وجود الرغبة في العمل على المحيط الإداري الأكثر قرباً من الطفل و هو مستوى المراكز، فإنه لا يمكن أن تكون المراكز مسئولة عن حماية الطفل و تنميته؛ و ذلك لأن المستوى الإداري للمراكز لا يضطلع سوى بأعمال، و مسئوليات تتعلق ببرامج بسيطة لإدارة العمران، و كذلك فإن المستوى الإداري للمحافظة ليس أفضل حالاً؛ فمسئولياته تجاه الطفل شديدة المحدودية.[7] و من هنا تظهر الحاجة الماسة؛ لدعم اللامركزية الإدارية و المالية.

ويعتبر تفعيل لجان الحماية من أهم الخطوات التي يجب انجازها؛ إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى الاهتمام بمشاكل الطفولة، و اتخاذ خطوات فعالة لحلها.

[7] دليل المقاربة الحقوقية – المقاربة من منظور الحقوق

تطبيق النهج القائم على الحقوق على قضية الزواج المبكر في مصر

إن اعتماد الدولة للنهج القائم على الحقوق؛ يكفل للأطفال العديد من الحقوق، في كثير من المجالات، مثل: الحق في (البقاء ، النماء ، الحماية ، المشاركة) . و كل حق من هذه الحقوق يندرج تحته العديد من الأهداف الرئيسة و الفرعية، التي تدعمه و تسهم في الالتزام به و تنفيذه، و ذلك من خلال مجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها؛ ليس فقط من قبل الهيئات الحكومية، و لكن أيضا من جميع الأطراف المؤثرة المسئولة في المجتمع، وعلى رأسها المجتمع المدني.

فإذا ضربنا مثلا: حق الطفل في الحماية، باعتباره أكثر الحقوق التي تقترن بقضية الحد من الزواج المبكر فى مصر، و بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها مصر في عام 1990م، و غيرها من المعاهدات الدولية؛ التي تكفل للطفل الحق في الحماية، فقد حرص المشرع المصري على تأكيد هذه الحقوق من خلال قانون الطفل المصري رقم 1996/12، و تعديلاته بالقانون رقم126لسنة 2008[8] و التي من شأنها ضمان حقوق الطفل الأخرى في البقاء، و النماء، و الرفاهية.

و ترتب على هذا جهود حكومية و أهلية كبيرة، تعمل على حماية الطفل من كافة أشكال التعرض للأذى، و اتخاذ كافة التدابير؛ لمنع تعرضه للعنف، و الاستغلال، و سوء المعاملة، بالإضافة إلى توفير نظام حماية متكامل للطفل، يشتمل على بيئة أسرية آمنة، و رصد الموارد المناسبة؛ لضمان دعم الآباء في الأسر المتنازعة، و الفقيرة، و أيضا ضمان وصول الخدمات المقدمة للأطفال المعرضين للخطر.

و بالنظر إلى هذا نجد أن مجرد العمل فقط على توفير نظام الحماية المتكامل– الذى كفله النهج القائم على الحقوق، و المتمثل فى الإلتزام بالحقوق الأربعة بوجه عام: (البقاء، النماء، الحماية، المشاركة)– قد يسهم بصورة قوية، و فعالة، خلال وقت قصير، في تجفيف قضية الزواج المبكر من المنبع، و القضاء عليها نهائيا، و محاربة معظم المشكلات الاجتماعية الأخرى، مروراً بزيادة عدد حالات التفكك الأسري، و ارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال، و زيادة معدلات التسرب المدرسي، بالإضافة إلى زيادة نسب عمالة الأطفال، و زيادة عدد أطفال الشوارع؛ لنصل في النهاية إلى أخطر مشكلة يواجها المجتمع المصرى ألا و هى مشكلة الفقر التي تعتبر المنبع الرئيس لكل المشكلات الاجتماعية على الصعيدين المحلي، و الدولي؛ مما يؤدي في النهاية إلى الارتفاع بالخصائص السكانية.

و تكمن خطورة المشكلات الاجتماعية في أنها مترابطة و متشابكة معا؛ إلى حد كبير جدا، فكل مشكلة من تلك المشكلات؛ سبب و نتيجة فى نفس الوقت لباقي المشكلات الأخريات؛ فمثلاً تندرج قضية الزواج المبكر في العديد من الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية متعددة الأبعاد، تلك الجوانب تعتبر من الأسباب المؤدية إليها، و الأثار الناتجة عنها معاً؛ فعلى المستوى الاقتصادي يعتبر: الفقر السبب الأول الرئيس لتلك المشكلة، هذا.. و يعتبر التصدي إلى قضية الفقر في شكل توفير فرص عمل ذات عائد مناسب قائم على زيادة الانتاجية في جميع القطاعات من أهم السياسات المطلوبة؛ لتحقيق: البقاء، و النماء، و الحماية للأطفال، و تحقيق المشاركة في مستقبل أفضل.

كما يمثل الجانب الثقافي: المتمثل في الجهل أو الوضع التعليمي المتدني عقبة كبيرة حيث تؤدي المعتقدات التقليدية دورها في هذا الأمر، بالإضافة إلى الممارسات الخاطئة الشائعة المتسترة وراء الدين، و منها فكرة أن الشريعة تحث على الزواج المبكر"، فى حين يمثل الجانب الاجتماعي: المتمثل في التفكك الأسري ، و ارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال سببا آخر يدفع الفتاة نحو السقوط في فخ

[8] حدد قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 الطفل المعرض للخطر في المادة رقم 96 من الباب الثامن: المعاملة الجنائية للأطفال

الزواج المبكر؛ للتخلص من الممارسات العنيفة التي تُمارس ضدها؛ محاولة البحث عن الاستقرار عن طريق الهروب من أسرتها المفككة.

أما بالنسبة للعواقب و الأثار الناتجة عن الزواج المبكر؛ فنجد أنها تشبه الأسباب المؤدية إليه إلى حد كبير جدا، حيث تتمثل في تسرب الفتاة من التعليم؛ مما يحد من قدراتها على التعامل مع الحياة، و بالتالي بطالتها عن العمل ثم إلى فقرها، وتعرضها لكثير من المخاطر الصحية، و لاسيما تلك المتعلقة بالإنجاب المبكر، و تزايد نسبة الطلاق، و اختفاء الزوج، مع وجود نسبة كبيرة من السيدات المعيلات.

هذا و يرتبط الزواج المبكر ارتباطا وثيقا؛ بازدياد حالات العنف ضد المرأة؛ حيث تتعرض الطفلة في هذه السن إلى العنف بمعدل أكبر من الفئات العمرية الأكبر عمرا؛ مما يؤدي في النهاية إلى مشكلة التفكك الأسري لأن نسبة كبيرة من هذه الزيجات– و خصوصاً في حالات الزواج من غير المصريين– تفشل، و لا يكتب لها النجاح.

و يتضح مما سبق أن قضية الزواج المبكر تتداخل فيها العديد من المشكلات المزمنة، مما يجعلها مشكلة متفاقمة، يصعُب التغلب عليها، و بالتالي إذا أردنا ايجاد حلول جذرية؛ للقضاء على تلك الظاهرة الخطيرة، التي تؤرق المجتمعين المصري و الدولي معا؛ فلابد من النظر إليها على المستوى الكلي و ليس الجزئي، أو بمعنى آخر الانتقال من النظرة الضيقة التي تركز على القضية ذاتها فحسب، إلى نظرة شاملة تضم كافة المدخلات المؤثرة، و المخرجات الناتجة عنها، و هذا بالضبط ما يتميز به النهج الحقوقي، و مبادئه الثلاثة المتمثلة في: الشمولية، و الترابط، و عدم التجزئة؛ فالمنظور الحقوقي يستند فيه تطبيق كل حق من الحقوق إلى تطبيق الحقوق الأخرى؛ حيث تتمتع كل الحقوق بمكانة مساوية، لا يمْكن تصنيفها، و لا ترتيبها، و بالتالى يستطيع النهج القائم على الحقوق أن يخلق إطار عمل عام، يمكن من خلاله تنظيم كافة أنشطة التنمية، و تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها على المدى الطويل.

و يعتبر المنهج الحقوقي أحد المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها الاستراتيجية و تبنتها عند كل مرحلة من مراحلها، و ذلك لأن حقوق الفتيات و الفتيان حقوق عادلة كفلتها كل الشرائع السماوية قبل أن تكفلها الدساتير الوضعية.

ثانيا: النهج التشاركي

النهج التشاركي أسلوب ديموقراطي للتخطيط، و صنع القرار يُساعد على تحقيق قيم العدالة و الشمولية، حيث يضم كافة أطراف المجتمع، و يوحد جهود الدولة، و المجتمع المدني، و القطاع الخاص، و يعترف بأن الجهات الاجتماعية، عناصر نشطة في تحقيق التنمية الخاصة بهم، و يجعلها عنصرا مؤثرا في العملية التخطيطية، و ليس مستقبلا فحسب.

كما يساعد النهج التشاركي على تبادل المعرفة، و المعلومات، و المهارات بين الشركاء، و من ثم يسمح بتبادل، و معالجة مشكلات الأفراد بصورة متكاملة؛ مما يساعد على تحديد أولويات الاستثمارات الاجتماعية و الاقتصادية، و يولد اتفاقا عاما على الحلول، و يعزز الشعور بالمسئولية الاجتماعية، و يكسب المشاركين في العملية التخطيطية القدرة على تكرار إنجازاتهم في حالات ومجالات أخرى.

و يتطلب تطبيق النهج التشاركي مجهودا كبيرا، و درجة عالية من المشاركة، و الحوار في صنع القرار، و صياغة الاستراتيجيات، و اختيار البرامج؛ بما يعود بالفائدة على جميع الجهات، و تتدرج مستويات المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي تباعاً، ابتداءً من المشاركة في المعلومات، فالمشاورة في عملية التخطيط، وصولاً إلى الشراكة الكاملة.

يرتكز النهج التشاركي على عدد من المبادئ الأساسية، منها: الاستجابة، و الديمقراطية، و التقبل، و الشمول، و يهدف بشكل أساسي إلى تعزيز قيم المشاركة، و الديمقراطية، و مبادئ المساءلة، و ضمان الاستجابة؛ لأكبر قدر ممكن من مطالب الشركاء، و ذوي العلاقة، و تحقيق التوازن المطلوب بينهم، بالإضافة إلى رفع مستوى مشاركة الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط الاستراتيجي، و

يشترط مبدأ الديمقراطية أن يكون للجميع الحق في إبداء الرأي، و التعليق، و المشاركة دون أي قيود، و بوجود تكافؤ الفرص و تساويها في المشاركة لدى جميع ذوي العلاقة دون تمييز، و تتركز النتائج المتوقعة من استخدام النهج التشاركي على تعزيز قنوات التواصل بين الدولة و المواطن، و تعزيز الشفافية، و الإفصاح، و المساءلة، و النزاهة، و تحقيق العدالة في الحصول على الخدمات، و الفرص، و تحسين نوعيتها، و تحسين الأداء المؤسسي، و ترشيد الإنفاق العام. و من هنا تتطلب المشاركة المجتمعية مجموعة من الشروط، و المبادئ الارشادية؛ حتى تصبح عملية المشاركة ذات قيمة مترسخة في حياة المجتمع، و حتى تكون فعالة، و مجدية في تحقيق التنمية المنشودة.

و من أهم مقومات تحقيق المشاركة الفعالة ما يلي[9]:

- قناعة الأطراف بجدوى المشاركة كآلية؛ لبلورة الرؤى، و الجهود، و ترشيد صنع القرار.
- عدالة و شمولية المشاركة؛ بدء من مستويات القيادة العليا، و حتى الفئات الضعيفة المهمشة، و أن تكون المشاركة في عملية صنع القرار شاملة؛ لكافة المراحل بدء من: تشخيص المشكلات، و تحديد الأوليات، و تعبئة الموارد، و التفاوض، و فض المنازعات، و الإدارة وصولا إلى المراقبة، و المتابعة، و التقويم.
- مصداقية المشاركة بأن تترسخ لدى الشركاء مبادئ المصارحة، و تحمل المسئولية، و المحاسبة عليها، و أن يكون التركيز على المصالح العريضة للمواطنين، و بدرجة أقل على المصالح الضيقة.
- بناء القدرات؛ لتحسين مهارات التعاون؛ مما يساعد على إدارة عملية المشاركة بكفاءة.
- مؤسسية المشاركة، بمعنى: وجود الأطر القانونية المؤسسية المنظمة، و المحفزة لعمليات المشاركة الاجتماعية، التي تضمن مشاركة، و تمثيل أغلب الأطراف المعنية، الأمر الذي تطلب تصميم آليات؛ لدعم وصول أفراد المجتمع إلى المعلومات فيما يتعلق بأداء الدولة، و القطاع الخاص، و الخدمات المالية، و الأسواق، و القواعد و الحقوق بالنسبة للخدمات الأساسية، و كذلك ايجاد آليات للمساءلة الاجتماعية؛ لأجهزة الحكومة على سياستها، و آدائها، و استخدام الموارد، بالإضافة إلى توفير القدرة التنظيمية للأطراف غير الحكومية.

إن تطبيق النهج التشاركي– كمؤسسات حكومية و غير حكومية– على البرامج، والأنشطة الخاصة بإدماج الأطفال في الحياة العامة، و استثمار فرص تحسين ادماجهم فيها؛ ليكونوا قادرين على حمل المسؤولية التي ستلقى عليهم مستقبلا، هو: مسئولية، و ضرورة، لا يجب النظر إليها كنوع من الرفاهية، و إنما يجب تشجيع العمل على تطبيق هذا المنهج، انطلاقا من الإيمان بأن تلبية احتياجات الأطفال هي مسؤولية وطنية، تشترك فيها جميع أجهزة الدولة: رسمية، و خاصة، و أهلية تطوعية تفرضها عليهم مسؤوليتهم الاجتماعية، و قيمهم المهنية، و الأخلاقية تجاه المجتمع و المواطنين، فالأطفال هم أمل المستقبل، و شركاء البناء الحضاري للوطن، الذين تُبنى عليهم الآمال في الريادة، و القيادة، و التميز.

إن إشراك الأطفال في الإدارة و التخطيط أمر بالغ الأهمية؛ حيث تقر اتفاقية حقوق الطفل بحق الأطفال في أن تُؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار في جميع القضايا التي تُمسهم– و مع ذلك– فنادراً ما يُدعى الأطفال إلى المشاركة في القرارات المرتبطة بهم.

إن القرارات و السياسات المتعلقة بقضايا، مثل: التفكك الأسري، و التسرب من التعليم، و العنف ضد الأطفال يمكن أن يكون لها آثارٌ مباشرة، و وخيمة على حياة الأجيال الحالية، و القادمة من الأطفال. و في ظل أي ظرف من الظروف، و خاصةً في هذه الأوقات

[9] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014/2013

الصعبة، و على جميع الجهات: المحلية، و العالمية، و المجتمع المدني، و ممثلي القطاعين العام و الخاص أن تحشد مواردها، و توجه طاقاتها لتوجيه المجتمع؛ لأن يحترم حقوق الطفل، و يعززها.

و من الممكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية، و الهيئات الدولية دورا حاسما؛ لتعزيز مشاركة الأطفال في صنع القرار [10] ، فعلى سبيل المثال: تتطلب قضايا عبور الحدود، مثل الهجرة، والإتجار، والزواج من الأجانب، اتخاذ إجراءات عاجلة و منسقة. و هنا تتضح أهمية وجود شراكة منظمة، و فعالة بين كافة أصحاب القرار الرئيس في المجتمع، و المنظمات الدولية المختلفة.

و إذا نظرنا إلى قضية الزواج المبكر؛ فمن المؤكد أنها على رأس القضايا، التي تتطلّب تطبيق النهج التشاركي على السياسات و الإجراءات، التي تشمل: جميع المستويات الحكومية، و الأهلية، و الخاصة .. فالتصدي لظاهرة الزواج المبكر، يتطلب تعاون جميع الجهات؛ لمعالجة الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و تغيير المعايير، و العادات الثقافية، و إعادة بناء الثقة بين السلطات، و المؤسسات، و المواطنين. و من هنا تظهر الحاجة إلى إعادة توصيف العلاقة بين العمال و الشركات، و التأكيد على ضرورة توفير فرص عمل متساوية للجنسين.

و قد راعت هذه الاستراتيجية أن تكون الشراكة أحد ركائزها، و محاورها؛ التي تقوم عليها– ليس فقط كلاما بل–عملا، و تنسيقا حقيقيا بين جميع قطاعات الوزارات، و الهيئات، و الأزهر، و الكنيسة، و الجمعيات الأهلية، و القطاعين العام و الخاص، و الفتيات، و الفتيان، والآباء، و الأمهات؛ في جلسات عمل، و نقاشات متعمقة؛ حتى يمكن بحث كل الجوانب، و استيفاء كل النقاط التي يمكن أن تبنى عليها خطة العمل؛ بهدف عمل تغيير فعلي نحو الأفضل لإيقاف الظاهرة، و ليس مجرد أوراق نظرية توضع في الأدراج.

[10] وضع الأطفال في العالم 2012 – الأطفال في عالم حضري– اليونيسف

قائمة المشاركين في وضع استراتيجية الحد من الزواج المبكر

الإسم	الجهة	الإسم	الجهة
د . عاطف الشيتانى	وزارة الصحة و السكان	مقدم باسم محمد نبيل بلبل حضور	وزارة الداخلية
د/ آمال زكي	وزارة الصحة و السكان	د.ياسر أبو طالب	طب عين شمس
أ. رأفت فتحي عزيز	وزارة الصحة و السكان	د. هند خطاب أبو سعود	الجمعية المصرية للدراسات السكانية والصحة الإنجابية
د.نجوى العشري	وزارة الصحة و السكان	أ. مشيرة جاب الله	الجمعية المصرية للدراسات السكانية والصحة الإنجابية
د. محمد نور عبد العظيم	وزارة الصحة و السكان	د.فايزة جميل	الجمعية المصرية للدراسات السكانية والصحة الإنجابية
د. طلعت عبد القوى	الاتحاد العام للجمعيات الأهلية	د. عاصم أنور موسى	الجمعية المصرية للدراسات السكانية والصحة الإنجابية
د . عزة الدسوقى	المجلس القومى للطفولة والأمومة	د.زينب حيدة	هيئة كير الدولية
أ. نهى محمد مرسي عبد المحسن	المجلس القومى للمرأة	ا.د . اسامه عزمي	المركز القومى للبحوث
أ.شيماء محمود نعيم	المجلس القومى للمرأة	د. هايدى صبحى عطية	أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية
د. معالي جميعي	جامعة الإسكندرية	أ. ناهد طلعت	أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية
أ.إيمان محجوب	وزارة العدل – قطاع حقوق الإنسان	م/ فاطمة صادق أحمد	وزارة الاسكان – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى
مستشار شريف محمد مصطفى حافظ	وزارة العدل – قطاع حقوق الإنسان	سماح رفعت حسن	وزارة التضامن الاجتماعي
مستشار عمرو الشيمي	وزارة العدل – المكتب الفني لمحكمة النقض	أ.باسمة عبد الجواد أحمد	وزارة التضامن الاجتماعي
د.هاني شمس الدين زكريا	الأزهر الشريف	أ. صباح مبارز	وزارة التضامن الاجتماعي
د. محمد دردير محمد ابراهيم	الأزهر الشريف	د . جهاد شريف صبرى	المركز الديموجرافى
الشيخ / محمد عبد الرازق عبد الهادى عمر	وزارة الأوقاف	أ. سعده فؤاد عبد الرحمن	وزارة القوى العاملة والهجرة
الشيخ / محمد عيد كيلاني	وزارة الأوقاف	أ. نادية عبد النعيم محمد	وزارة القوى العاملة والهجرة
عقيد / ابراهيم محمد أحمد الشاذلي	وزارة الداخلية	أ. فتحي اسماعيل حسنين مصطفى	وزارة القوى العاملة والهجرة
لواء / محمود السيد رمضان	وزارة التنمية المحلية	أ. سميحة عبد الرحمن سليمان	وزارة القوى العاملة والهجرة

الإسم	الجهة	الإسم	الجهة
أ.مجدي مصطفى كمال	وزارة التنمية المحلية	د/ عقيلة صالح حمزة	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
أ. سماح حسين	الجمعية المصرية لبناء المجتمع	د/ محمد عبد الفتاح راجح	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
د.أحمد مصيلحي	الإئتلاف المصري لحقوق الطفل	أ. وفاء ماجد أحمد ماجد	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
أ. هند سامي	جمعية بناتي	أية فوزي كامل	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
د.ماجدة رمزي	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية	ابراهيم عبد اللاه	الجمعية العلمية – القصر العيني
د. مجدي حلمي قديس	جمعية كاريتاس مصر	آية محمد صلاح الدين	الجمعية العلمية – القصر العيني
ماري سمير	جمعية كاريتاس مصر	أحمد قدري	الجمعية العلمية – القصر العيني
د.سالي ساهر	مؤسسة مصر الخير	مؤمن سعودي السيد	جمعية شباب الأزهر
عفاف الجوهري	مؤسسة مصر الخير	فريد عبد الحميد عبد الحميد	جمعية شباب الأزهر
د.شادية عبد الرحيم الرشيدي	الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة	أ. غادة زين العابدين	صدى البلد –جريدة الأخبار
ا. نجلاء عبد الرؤوف محمود	جمعية النهوض وتنمية المرأة	أ.مسعود شومان	وزارة الثقافة
خالد محمود الجزار	جمعية النهوض وتنمية المرأة	د. حنان موسى	وزارة الثقافة
أ. مارينا جوزيف	جمعية النهوض وتنمية المرأة	أ. محمد عبد الشكور عبد الدايم	وزارة التخطيط
أ. رشا رسلان	جمعية النهوض وتنمية المرأة	أ. رجاء محمد أحمد منصور	وزارة المالية
منال كسبان	جمعية النهوض وتنمية المرأة	أ. إيمان زكي علي الزهيري	وزارة المالية
امل سليمان السيد	جمعية النهوض وتنمية المرأة	وسام محمد الدسوقي	مركز قضايا المرأة المصرية (CEWLA)
أ.منال سرور	جمعية النهوض وتنمية المرأة	أ. عصام السيد السيد	الصندوق الاجتماعي للتنمية
د . لبنى عبد الرحيم أمين	وزارة التربية والتعليم	Nadal Jaime خايمي نادال	UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان
أ مجدى عبد الغنى	وزارة التربية والتعليم	د. نهلة عبد التواب	مجلس السكان الدولي
أ.عمرو زين العابدين	وزارة التربية والتعليم	د.هالة يوسف	المجلس القومي للسكان

الإسم	الجهة	الإسم	الجهة
أ. عادل محمود أحمد	وزارة التعليم العالى	د.داليا حسن	المجلس القومي للسكان
أ. لمياء عبد الله ابراهيم	وزارة التعليم العالى	أ. سحر يوسف	المجلس القومي للسكان
د . وفاء محمد عبد القوى زعتر	الهيئة العامة لتعليم الكبار	أ. سمير أبو ريا	المجلس القومي للسكان
م . هبة مصطفى محمود رزق	وزارة الدولة للتنميه الادارية	أ. منى مصطفى شحاته	المجلس القومي للسكان
د.أحمد طوبال	وزارة الدولة للتنمية الادارية	مرفت مصطفى	المجلس القومي للسكان
أ. منى أحمد معوض	وزارة الدولة للشباب	ايمان عبد الناصر	المجلس القومي للسكان
د.اقبال السمالوطي	جمعية حواء المستقبل	أ.نيرة الفردوس عبد الخالق	المجلس القومي للسكان
نشوى رضوان أحمد عثمان	جمعية حواء المستقبل	أيمن أمين محمد مصطفى	المجلس القومي للسكان
د. محمود بطراوي	كلية الطب – جامعة القاهرة	أ. سميرة حسن	المجلس القومي للسكان
أ. خالدة عبد الله تمراز	وزارة الإعلام	أ.فاطمة الزهراء محمود محمد جبل	المجلس القومي للسكان
أ. محمد حلمي	التليفزيون المصري	أمل عبد الجبار	المجلس القومي للسكان
أ.رابح محمد فتحي فوده	الهيئة العامة للاستعلامات	أ. مرفت الناقة	المجلس القومي للسكان
أ. سهام صالح الزيني	الهيئة العامة للاستعلامات	أ. منال العبساوي	المجلس القومي للسكان
أ. جمال عبد الناصر محمود	الهيئة العامة للاستعلامات	أ.ألفت نصيف	المجلس القومي للسكان
د . نادية حليم سليمان	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	أ. أميرة رياض	المجلس القومي للسكان
د.أمل محمد محمود الجبالى	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء	منار حمدي	المجلس القومي للسكان
شاهيناز حسن أبو السعود	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء	أ.عصام مدكور	المجلس القومي للسكان
د.هدى رجاء القطقاط	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء	د.لبنى عبد المجيد	كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة حلوان
ا.د. هدى رشاد	الجامعة الأمريكية	ا.د. صفاء الباز	المركز الإقليمي للصحة الإنجابية جامعة عين شمس
أ. مها أحمد عجلان	جمعية المرأة و المجتمع	د.شريف غنيم	المركز المصري لدعم الجمعيات الأهلية
القس د. بيشوي حلمي	الكنيسة	د. مها العدوي	المكتب الإقليمي–UNFPA

الإسم	الجهة	الإسم	الجهة
أ. عبير صلاح	مجلة صباح الخير	د.هالة عبد الرسول	WHO
د.حنان مصلح	القصر العيني	د.منتصر كمال	مؤسسة فورد الدولية (Ford Foundation)
د.نادية خليفة	جامعة حلوان	د.مجدي خالد	UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان
د.مجدي الخياط	الإتحاد النوعي لمناهضة الممارسات الضارة ضد المرأة والطفل	م. محمد أبو نار	باثفيندر الدولية
د.فاطمة الزناتي	جامعة القاهرة (جهة بحثية)	د.جمال الخطيب	باثفيندر الدولية
د.زينب خضر	كلية الإقتصاد	د.لمياء محسن	باثفيندر الدولية
أ.د.مشيرة خطاب	وزيرة الدولة للأسرة والسكان سابقا	د.شاهيناز مخيمر	باثفيندر الدولية
سلمى أبو حسين حضور	مجلس السكان الدولي	د.ايمان الشريف	باثفيندر الدولية